



الأمين العام للحكومة  
إلى  
السيد وزير النولة  
والسيدة والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين  
والسيدات والسادة كتاب النولة

الموضوع: مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

\*

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له العز والتمكين

وبعد، يشرفني أن أبعث إليكم، رفقته، نص مشروع القانون رقم 98.18 المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، راجيا منكم التفضل بموافاتي كتابة وفي أقرب الآجال، بما قد يثيره من لديكم من ملاحظات قصد التمكين من دراستها، تمهيدا لعرض المشروع المذكور على اجتماع مقبل لمجلس الحكومة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير، والسلام.

الأمين العام للحكومة  
محمد ججوي



مذكرة تقديم

مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة

في إطار تحيين وتحديث الإطار القانوني المؤطر لمزاولة المهن المنظمة بالمغرب، تم إعداد مشروع هذا القانون بغية تمكين الصيادلة من هيئة مهنية قوية وقادرة على مواجهة التحديات التي تعرفها مهنة الصيدلة بكل أشكال مزاولتها، ومتوفرة على الوسائل والآليات التي تمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها على الوجه الأمثل.

يتألف مشروع هذا القانون من 101 مادة مقسمة على الأبواب التالية:

القسم الأول: تنظيم الهيئة الوطنية للصيادلة ومهامها، ويتألف من الأبواب التالية:

- الباب الأول: أحكام عامة

- الباب الثاني: التقييد في جدول الهيئة

- الباب الثالث: موارد الهيئة وتنظيمها المالي

- الباب الرابع: أجهزة الهيئة

القسم الثاني: أحكام متعلقة بالتأديب، ويتألف من الأبواب التالية:

- الباب الأول: الدعوى التأديبية

- الباب الثاني: القواعد المسطرية

- الباب الثالث: استئناف المقررات التأديبية

القسم الثالث أحكام انتقالية وختامية.

وتتمحور أهم أحكام مشروع هذا القانون حول النقاط التالية:

(1) إعادة النظر في نوعية وحجم مهام الهيئة: من خلال إدراج الأبعاد المتعلقة بالمرفق العام، وتشجيع

البحث والابتكار العلمي في مجال الصيدلة و التكوين المستمر للصيادلة، وتعزيز الحماية الاجتماعية

لفائدة الصيادلة طبقاً للتشريع الجاري به العمل والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمهنة:

(2) تعزيز الشفافية في تدبير موارد الهيئة: حيث تم التنصيص على مقتضيات جديدة تتوخى تحسين تدبير

الموارد وخاصة إجبارية التدقيق والافتحاص السنوي للحسابات من طرف خبير محاسب؛

(3) توسيع أجهزة الهيئة وتدقيق اختصاصاتها: تم توسيع تأليف الهيئة الوطنية للصيادلة لتضم أجهزة

جديدة ذات مهام واضحة ومحددة من خلال الهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة ومؤتمر مجالس

الهيئة، مع إعادة النظر في تسمية وعدد مجالس قطاعات الصيدلة وتأليف المجلس الوطني للهيئة؛



4) إعادة النظر في نمط الاقتراع: مع المحافظة على المبادئ الأساسية التي تتلخص في وحدة الهيئة والاقتراع الأحادي الاسمي المباشر السري، وإجبارية التصويت، واعتباره حقا شخصيا لا يمكن تفويضه وبالتالي منع التصويت عن طريق المراسلة أو الوكالة؛

5) مراجعة كيفية انتخاب الرئيس: من خلال التنصيب على انتخابه لمدة أربع (4) سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة عن طريق الاقتراع الأحادي الاسمي المباشر السري، بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها في نفس الوقت مع انتخابات أعضاء المجلس الوطني ومجالس قطاعات الصيدلة؛

6) حكمة سير الهيئة: من خلال اعتماد مقتضيات جديدة تتعلق بتحسين عمل أجهزة الهيئة واستباق حالات التوقف أو الجمود في عملها، والتنصيب على إجراءات خاصة لتعليق عضوية أو عزل كل عضو يكون سلوكه وغيابه سببا في عرقلة السير العادي لمجلس من مجالس الهيئة بما فهم الرؤساء، وإمكانية إحداث لجان دائمة أو مؤقتة؛

- إعادة النظر في النظام التأديبي: خاصة المقتضيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التأديبية وإحداث غرفة تأديبية لدى كل مجالس الهيئة، كما أن سلطة اتخاذ القرار في المجال التأديبي أنيطت بمجالس قطاعات الصيدلة ابتداءا وللمجلس الوطني استئنافيا وهو ما يشكل قطيعة مع النظام التأديبي السابق المنصوص عليه في الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.75.453 الصادر في 25 من ذي الحجة 1396 (17 ديسمبر 1976) بإحداث هيئة للصيادلة، الذي تم نسخه بموجب مشروع هذا القانون.

تلكم هي أهم أهداف هذا المشروع قانون المعروض عليكم من أجل المصادقة.

وزير الصحة  
أناس الدكالي

مشروع قانون رقم 98.18  
يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة

القسم الأول

تنظيم الهيئة الوطنية للصيادلة ومهامها

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تخضع هيئة الصيادلة المحدثة بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.453 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1396 (17 ديسمبر 1976) من الآن فصاعدا لأحكام هذا القانون وتحمل اسم "الهيئة الوطنية للصيادلة".

تتمتع الهيئة الوطنية للصيادلة بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي ويشار إليها في هذا القانون "بالهيئة".

تتولى الهيئة مهام المرفق العمومي في حدود اختصاصاتها والتي تقوم بها تحت مراقبة الدولة وفقا لهذا القانون والنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. يكون مقر الهيئة بالرباط.

المادة 2

تضم الهيئة وجوبا جميع الصيادلة المأذون لهم في مزولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص

بالمغرب والمقيدين في جدول الهيئة بصفتهم:

- إما صيادلة صيدليات؛
- أو صيادلة إحيائيين؛
- أو صيادلة مزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الصناعية؛
- أو صيادلة مزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة؛
- أو صيادلة مسؤولين عن مخزونات الأدوية بالمصحات أو بمؤسسات مماثلة لها.

### المادة 3

تسهر الهيئة على احترام جميع أعضائها لمبادئ وقيم المروءة والكرامة والنزاهة والأخلاق ولمدونة أخلاقيات مهنة الصيدلة.  
تحرص الهيئة كذلك على تقييد أعضائها بالقوانين والأنظمة والمعايير وقواعد حسن الإنجاز التي تخضع لها مزاوله الصيدلة.  
تسعى الهيئة إلى تحقيق مبدأ المناصفة على صعيد جميع أجهزتها.

### المادة 4

تمثل الهيئة مهنة الصيدلة وتساهم في تنظيمها وفي وضع المبادئ وقواعد الأخلاقيات المهنية ونشرها وفي ممارسة السلطة التأديبية تجاه أعضائها. وتساهم كذلك في المرفق العمومي للصحة وفي الولوج إلى علاجات ذات جودة.

ولهذا الغرض، تتولى الهيئة المهام التالية:

1. تبدي رأيها حول مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمزاولة مهنة الصيدلة المحالة إليها من لدن الإدارة؛
2. تضع مدونة أخلاقيات المهنة التي تصير نافذة بموجب مرسوم وتسهر على تطبيقها وتحسينها؛
3. تمثل في مجال نشاطها الصيادلة لدى السلطات العمومية؛
4. تسلم أذن مزاوله مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص؛
5. تبدي رأيها حول طلبات إحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلانية والمختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية التي يديرها صيادلة إحيائيون، وبصفة عامة حول جميع القضايا التي تخص الأنشطة الصيدلانية؛
6. تسهر على احترام الواجبات المهنية من لدن جميع أعضائها؛
7. تقوم بالدفاع عن المصالح المعنوية والمهنية للمهنة؛
8. تقوم بتشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار في المجال الصيدلي؛
9. تشارك في تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة أعضائها وفي تنظيم تداريب للطلبة المتابعين دراستهم في الصيدلة؛

10. تتولى، وفقا للتشريع الجاري به العمل، كل عملية تهدف إلى الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لفائدة أعضائها وذوي حقوقهم.

يمكن للهيئة أيضا أن تتصب طرفا مدنيا أمام المحاكم المختصة في كل القضايا التي تتعلق بخرق المبادئ والقواعد المنظمة لمهنة الصيدلة.

يجب على الهيئة التمسك بمبادئ الحياد أثناء ممارسة مهامها.

يمنع عليها التداول في القضايا ذات الطابع السياسي أو الديني.

ويمنع عليها أيضا ممارسة أي نشاط نقابي.

## الباب الثاني

### التقييد في جدول الهيئة

#### المادة 5

لا يجوز لأي أحد أن يقوم بأي عمل من أعمال مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص، بأي صفة من الصفات، إلا إذا كان مقيدا في جدول الهيئة.

#### المادة 6

يتم التقييد في جدول الهيئة بحكم القانون لفائدة الصيادلة ذوي الجنسية المغربية بعد الإدلاء بالإذن بمزاولة المهنة وأداء مبلغ الاشتراك في الهيئة المنصوص عليه في المادة 9 بعده.

#### المادة 7

يقيد الصيادلة من جنسية أجنبية في جدول الهيئة شريطة أن يكونوا حاصلين على الإذن بمزاولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص بالمغرب طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وبعد أداء مبلغ الاشتراك المنصوص عليه في المادة 9 بعده.

## الباب الثالث

## موارد الهيئة وتنظيمها المالي

### المادة 8

تتكون موارد الهيئة من:

- الاشتراكات السنوية للأعضاء؛

- المساهمات المالية برسم انخراط الأعضاء في أعمال المساعدة الطبية والاجتماعية التي تنظمها الهيئة لفائدتهم؛

- الإعانات التي يمكن أن تمنحها الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وكل شخص اعتباري آخر من الأشخاص الخاضعة للقانون العام؛

- الهبات والوصايا، على ألا تكون مقرونة بأي شرط من شأنه أن يمس باستقلال الهيئة أو مبادئها أو أهدافها أو توجهاتها العامة وألا يكون من شأنها عرقلة قيام الهيئة بالمهام المنوطة بها أو تكون مخالفة للقوانين والأنظمة المعمول بها؛

- مداخيل أنشطتها وعائدات استغلال ممتلكاتها؛

- كل الموارد الأخرى المرخص بها قانونا ولاسيما تلك التي تحصل عليها الهيئة في إطار ممارسة أنشطتها.

تمنع كل مساهمة مالية كيفما كانت طبيعتها لفائدة الهيئة أو أحد أجهزتها، يكون مصدرها مؤسسة تنشط في المجال الصحي أو الصيدلي ولاسيما تلك المتأتية من المؤسسات الصيدلانية.

### المادة 9

يحدث لفائدة الهيئة اشتراك سنوي إجباري يفرض أدائه على كل عضو من الأعضاء تحت طائلة التعرض لعقوبات تأديبية.

إذا لم يتم أحد الصيادلة بأداء اشتراكه، وجهت إليه الهيئة، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم، إنذارا لأداء الاشتراك المستحق داخل أجل ستين (60) يوما من تاريخ تسلم الإنذار.

في حالة عدم أداء المبلغ المستحق في الأجل المحدد، يباشر رئيس مجلس قطاع الصيدلة المعني المشار إليه في المادة 12 بعده، الإجراءات التأديبية اللازمة ضد الصيدلي الممتنع عن الأداء.

### المادة 10

تخصص موارد الهيئة لتغطية نفقات تسييرها وتجهيزها والنفقات المتعلقة بممارسة مهامها.

## المادة 11

تعرض محاسبة الهيئة كل سنة، على نظر خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، قصد تقديرها.

ولهذه الغاية، يقترح الخبير المحاسب كميّات إعداد البيانات المالية والمحاسبية للهيئة على رئيس المجلس الوطني الذي يقوم بحصرها قصد عرضها على المجلس الوطني للهيئة من أجل المصادقة عليها.

تهدف عملية تقدير المحاسبة إلى التأكد من صدق البيانات المحاسبية والمالية للهيئة وقانونيتها ووضعية ممتلكاتها ووضعية ماليّتها، وكذا من نتائج هذه المحاسبة.

يجب أن تكون الموازنة السنوية المحاسبية والمالية محل مصادقة خلال دورة من دورات المجلس الوطني.

يعد الخبير المحاسب تقريراً سنوياً يرفعه إلى رئيس المجلس الوطني وإلى وزارة الصحة وإلى المجلس الأعلى للحسابات وإلى الأمانة العامة للحكومة. ويتعين على رئيس المجلس الوطني أن يطلع رؤساء مجالس قطاعات الصيدلة على مضمون التقرير.

## الباب الرابع

### أجهزة الهيئة

## المادة 12

تتألف الهيئة من الأجهزة التالية:

- 1- المجلس الوطني للهيئة الوطنية للصيدلة؛
- 2- مجالس قطاعات الصيدلة وهي:
  - المجالس الجهوية لصيدلة الصيدليات؛
  - مجلس الصيدلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الصناعية؛
  - مجلس الصيدلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة؛
  - مجلس الصيدلة الإحيائيين؛

### الفرع الأول

#### المجلس الوطني للهيئة الوطنية للصيادلة

#### القسم الفرعي الأول: تأليف المجلس الوطني وكيفية انتخاب أعضائه

### المادة 13

يتألف المجلس الوطني للهيئة الوطنية للصيادلة، المشار إليه في هذا القانون "بالمجلس الوطني"، من أعضاء موزعين على النحو التالي:

- صيادلة ينتخبهم صيادلة الصيدليات المزاولين في النفوذ الترابي للمجالس الجهوية لصيادلة الصيدليات من بينهم، وذلك على أساس صيدليين اثنين عن كل مجلس جهوي؛
- صيدليين اثنين (2) ينتخبهما الصيادلة المزاولون بالمؤسسات الصيدلية الصناعية من بينهم؛
- صيدليين اثنين (2) ينتخبهما الصيادلة المزاولون بالمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة من بينهم؛

- صيدليين اثنين (2) ينتخبهما الصيادلة الإحيائيون من بينهم؛

تحدد مدة انتداب أعضاء المجلس الوطني في أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. تتناهى صفة العضوية داخل المجلس الوطني مع العضوية في أي مجلس من المجالس الأخرى المكونة للهيئة.

في حالة شغور مقعد لأي سبب من الأسباب يخصص المقعد الشاغر للمترشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات مباشرة بعد العضو المراد تعويضه خلال انتخابات المجلس الوطني. ويمارس العضو الجديد مهامه خلال المدة المتبقية من انتداب العضو الذي حل مكانه.

### المادة 14

علاوة على الأعضاء المشار إليهم في المادة 13 أعلاه، يحضر اجتماعات المجلس الوطني للهيئة، كأعضاء بحكم القانون، ستة (6) صيادلة يزاولون في القطاع العام وذلك عندما تكون جلسات المجلس الوطني مخصصة للنظر في المسائل المتعلقة بالمهام المسندة إليه بموجب البنود 1 و 2 و 8 و 9 من الفقرة الثانية من المادة 4 أعلاه.

- يوزع عدد الصيدلة المشار إليهم أعلاه على النحو التالي:
- صيدليين اثنين (2) يعملان بمرافق الدولة تعينهما الإدارة؛
  - صيدليين اثنين (2) يزاولان بصفة أستاذ باحث في مؤسسات التعليم العالي العمومية للصيدلة تعينهما الإدارة؛
  - صيدليين اثنين (2) عسكريين بمصلحة الصحة التابعة للقوات المسلحة الملكية يعينهما جلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

### المادة 15

يتمتع بصفة ناخب كل صيدلي مقيد في جدول الهيئة وأدى جميع اشتراكاته في التاريخ المقرر للاقتراع.

التصويت حق شخصي، ولا يجوز تفويضه أو ممارسته عن طريق المراسلة.

### المادة 16

يتمتع بأهلية الترشح لرئاسة المجلس الوطني كل صيدلي من جنسية مغربية:

- زاول مهنة الصيدلة لمدة لا تقل عن ست (6) سنوات في تاريخ إيداع طلب ترشيحه؛
- أدى جميع اشتراكاته؛
- لم يتعرض لأي عقوبة جنائية من أجل أفعال تمس الأخلاق أو الاستقامة، ولم يكن خلال الخمس (5) سنوات الأخيرة موضوع عقوبة تأديبية، ما عدا الإنذار.

### المادة 17

يتمتع بأهلية الترشح لعضوية المجلس الوطني كل صيدلي من جنسية مغربية:

- زاول مهنة الصيدلة لمدة لا تقل عن أربع (4) سنوات في تاريخ إيداع طلب ترشيحه؛
- أدى جميع اشتراكاته؛
- لم يتعرض لأي عقوبة جنائية من أجل أفعال تمس الأخلاق أو الاستقامة، ولم يكن خلال الأربع (4) سنوات الأخيرة موضوع عقوبة تأديبية، ما عدا الإنذار.

## المادة 18

ينتخب رئيس المجلس الوطني لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة عن طريق الاقتراع الأحادي الاسمي المباشر السري، بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها. ويجرى هذا الانتخاب تزامنا مع انتخابات أعضاء المجلس الوطني ومجالس قطاعات الصيدلة.

إذا لم يحصل أي من المترشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه خلال الدور الأول من الانتخابات، يجرى دور ثان، بين المترشحين أو المترشحين، حسب الحالة، المرتبين في الرتبة الأولى والثانية والذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها.

يتم إجراء الدور الثاني وفق نفس الكيفيات التي جرى بها الدور الأول، داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إعلان نتائج الدور الأول.

وفي هذه الحالة، يعلن عن انتخاب المترشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها.

في حالة تساوي الأصوات، يعلن عن انتخاب المترشح الأقدم في مزاولة المهنة. وفي حالة تساوي المترشحين في الأقدمية، يتم الاختيار عن طريق القرعة في جلسة علنية.

## المادة 19

ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع الأحادي الاسمي المباشر السري. يتم الإعلان عن انتخاب المترشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها في الفئة التي ينتمون إليها.

إذا حصل مترشحان أو أكثر على نفس العدد من الأصوات، أعلن عن انتخاب أقدمهم في مزاولة المهنة إذا كانوا من نفس الجنس، وإذا كانوا من جنسين مختلفين يعلن عن انتخاب المترشحة. وفي حالة تساوي مترشحين اثنين (2) من نفس الجنس في الأقدمية، يتم الاختيار عن طريق القرعة في جلسة علنية.

## المادة 20

يحدد رئيس المجلس الوطني، بتشاور مع رؤساء مجالس قطاعات الصيدلة، تاريخ انتخابات هذا المجلس والتي يجب أن تجرى عند انصرام مدة انتداب المجلس الوطني المزاوول في التاريخ المذكور. يتولى رئيس المجلس إخبار أعضاء المجلس الوطني بتاريخ الانتخابات بجميع الوسائل المتاحة، ثلاثة (3) أشهر على الأقل قبل إجرائها.

إن لم يقم رئيس المجلس الوطني بتحديد تاريخ الانتخابات، حددت الإدارة تلقائيا هذا التاريخ بعد توجيه إنذار إلى الرئيس ظل دون جدوى. ويحدد في الإنذار الأجل الأقصى الذي يتعين على الرئيس أن يحدد فيه تاريخ الانتخابات.

### المادة 21

يتعين إيداع الترشيحات لرئاسة المجلس الوطني أو للعضوية فيه مباشرة بمقر المجلس مقابل وصل أو توجيهها بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم إلى رئيس المجلس الوطني شهرين على الأقل قبل التاريخ المقرر للاقتراع.

تلصق لائحة المترشحين بمقر المجلس الوطني ومقار مجالس قطاعات الصيدلة، لمدة شهر على الأقل قبل تاريخ الاقتراع. وتنتشر كذلك خلال نفس المدة في الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني تحت مسؤولية رئيسه.

تتضمن اللائحة الاسم الشخصي والعائلي للصيدلي المترشح وكذا مجلس قطاع الصيدلة الذي ينتمي إليه ومكان مزاولته للمهنة ورقم تقييده بجدول الهيئة وتاريخه.

### المادة 22

يجب على الرئيس المنتهية مدة انتدابه، أو نائبه، إن تعذر عليه الأمر، توجيه دعوة إلى كل صيدلي ناخب، بأي وسيلة متاحة بما فيها الطريقة الإلكترونية، ثلاثة أشهر (3) على الأقل قبل التاريخ المحدد للاقتراع.

### المادة 23

تحدث لجنة، على مستوى مقر المجلس الوطني، يعهد إليها بالإشراف على سير الاقتراع على صعيد مختلف الجهات وينتقي نتائج التصويت والإعلان عنها.  
ولهذا الغرض، يضع رئيس المجلس الوطني ورؤساء مجالس قطاعات الصيدلة رهن إشارة اللجنة المذكورة الوسائل البشرية والمادية الضرورية لحسن سير الانتخابات.  
تتألف اللجنة المذكورة من:

- رئيس الهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة المنصوص عليها في المادة 71 من هذا القانون،  
رئيساً؛

- ثلاثة (3) ممثلين عن الإدارة من بينهم صيدلي؛

- صيدليين اثنين (2) من بين صيادلة الصيدليات يعينهما رئيس المجلس الوطني؛

- صيدلي إحيائي يعينه رئيس مجلس الصيادلة الاحيائيين؛

- صيدلي يعينه رئيس مجلس الصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلية الصناعية من بين  
الصيادلة المزاولين بهذه المؤسسات؛

- صيدلي يعينه رئيس مجلس الصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة من بين  
الصيادلة المزاولين بهذه المؤسسات.

يجب على الصيادلة أعضاء هذه اللجنة ألا يكونوا، بأي حال من الأحوال، مترشحين للانتخابات  
المذكورة.

## المادة 24

لأجل ضمان حسن سير الاقتراع، يحدث مكتب أو عدة مكاتب للتصويت من لدن مختلف  
مجالس قطاعات الصيدلة.

تحدد كفاءات إجراء الانتخابات على مستوى كل مكتب تصويت في نظام للانتخابات يعده  
المجلس الوطني.

## المادة 25

يتم تحرير محضر نتائج الانتخابات من طرف كل مكتب من مكاتب التصويت مباشرة بعد عملية  
التصويت. وتوجه نسخ منه إلى اللجنة المشار إليها في المادة 23 أعلاه والتي تعلن عن النتائج  
النهائية.

تعلق النتائج في مقار مختلف مجالس قطاعات الصيدلة وتنتشر في الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني لمدة شهر على الأقل.

### المادة 26

يجوز الطعن في نتائج الاقتراع أمام المحكمة الإدارية بالرباط، داخل أجل ثمانية (8) أيام الموالية لتاريخ الإعلان عنها.

### المادة 27

يتألف المجلس الوطني، علاوة على رئيسه الذي ينتخب وفقا لأحكام المادة 18 أعلاه، من أربعة (4) نواب للرئيس يمثلون على التوالي، صيادلة الصيدليات والصيدالة المزاولين بالمؤسسات الصيدلية الصناعية والصيدالة المزاولين بالمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة والصيدالة الإحيائيين في حدود نائب واحد للرئيس عن كل فئة يعينه رئيس المجلس الوطني من بين أعضاء المجلس المذكور.

### المادة 28

ينتخب أعضاء المجلس الوطني كذلك من بين الأعضاء الآخرين غير نواب الرئيس:

- كاتباً عاماً؛

- نائباً للكاتب العام؛

- أميناً للمال؛

- نائباً لأمين المال.

ويكون باقي الأعضاء مستشارين.

يحدد توزيع اختصاصات أعضاء المجلس الوطني في النظام الداخلي لهذا المجلس.

### المادة 29

تتألف مهام الرئيس ونواب الرئيس والكاتب العام ونائب الكاتب العام وأمين المال ونائب أمين المال مع أي مهمة من مهام المسؤولية في إحدى النقابات.

### المادة 30

يؤازر المجلس الوطني مستشار قانوني يعين لديه بمرسوم، ويشارك في اجتماعات المجلس

### المادة 31

يمكن عزل رئيس المجلس الوطني من مهامه لأحد الأسباب المذكورة في المادة 33 أدناه. يتم البت في قرار العزل من لدن مؤتمر مجالس الهيئة المشار إليه في المادة 74 من هذا القانون المنعقد في هذه الحالة تحت رئاسة أحد نواب رئيس المجلس الوطني حسب ترتيب النواب وذلك بعد استطلاع رأي الهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة.

يستدعي المؤتمر الرئيس موضوع مسطرة العزل للمثول أمامه بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو بواسطة مفوض قضائي قبل التاريخ المحدد للجلسة بخمسة عشر يوما (15) على الأقل. لا يحق للرئيس المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بمناقشة قضية عزله ولا يحضرها إلا عند الاستماع إليه.

يمكن للرئيس الاستعانة إما بأحد زملائه أو بمحام من اختياره.

يحق للرئيس ولدفاعه أن يطلع على وثائق ملف القضية وأن يأخذ نسخة منها.

إذا لم يحضر الرئيس، بعد استدعائه بصفة قانونية، دون مبرر مقبول من لدن المؤتمر، بت هذا الأخير في القضية، بعد توجيه استدعاء ثان إلى الرئيس وفق نفس شكليات الاستدعاء الأول. وفي هذه الحالة، يعتبر قرار الهيئة كما لو صدر حضوريا.

قبل البت في العزل، يتم إعداد تقرير بشأن السبب أو الأسباب المبررة له، من قبل عضوين من أعضاء المؤتمر يعينهما رئيسه. ويتضمن التقرير على الخصوص الإشارة إلى الأدلة المثبتة للسبب أو الأسباب المذكورة في المادة 33 أعلاه.

### المادة 32

يجب أن يوافق على قرار عزل رئيس المجلس الوطني بأغلبية ثلثي (2/3) على الأقل من أعضاء مؤتمر مجالس الهيئة الذين يوقعون جميعهم على قرار العزل. تضمن مناقشات ونتائج اجتماعات مؤتمر مجالس الهيئة في محضر يوقعه الأعضاء المذكورون في الفقرة الأولى أعلاه.

يبلغ قرار العزل إلى المعني بالأمر بواسطة مفوض قضائي داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ صدوره.

يتم تعويض الرئيس المعزول وفق نفس المسطرة المقررة لانتخابه، وذلك عن الفترة المتبقية من انتدابه ما لم تقل هذه الفترة عن ستة (6) أشهر.

### المادة 33

- يمكن عزل أعضاء المجلس الوطني من عضويتهم من قبل هذا المجلس لأحد الأسباب التالية وذلك وفق المسطرة المنصوص عليها في المادة 34 بعده:
- صدور حكم بالإدانة مكتسب لقوة الشيء المقضي به، من أجل ارتكاب أفعال مخلة بالشرف والكرامة والاستقامة؛
  - صدور إحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة 79 من هذا القانون بصفة نهائية، عدا الإنذار والتوبيخ؛
  - عدم الحضور، بدون مبرر يقبله المجلس، لثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس الوطني أو خمسة اجتماعات متقطعة؛
  - رفض مزاولة المهام الموكولة إليهم بدون سبب مقبول؛
  - اتخاذ قرارات أو مواقف تتنافى مع مهامهم أو تتجاوز حدود هذه المهام.

### المادة 34

- يتم استدعاء العضو أو الأعضاء المعنيين بالعزل للمثول أمام المجلس الوطني بواسطة مفوض قضائي خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد للنظر في ملف العزل.
- يمكن للعضو أو الأعضاء المعنيين الاستعانة إما بأحد زملائهم أو بمحام من اختيارهم.
- يحق للعضو أو الأعضاء المعنيين ولدفاعهم أن يطلعوا على وثائق ملف القضية وأن يأخذوا نسخة منها.
- إذا لم يحضر العضو أو الأعضاء المعنيون الذين تم استدعاؤهم بصفة قانونية، بت المجلس الوطني في القضية، بعد توجيه استدعاء ثان إلى العضو المذكور وفق نفس شكليات الاستدعاء الأول. وفي هذه الحالة، يعتبر قرار المجلس كما لو صدر حضوريا.
- يتم إعداد تقرير بشأن السبب أو الأسباب المبررة للعزل من قبل عضوين من أعضاء المجلس الوطني يعينهما هذا الأخير وذلك قبل البت فيه. ويتضمن التقرير على الخصوص الأدلة المثبتة للسبب أو الأسباب المذكورة في المادة 33 أعلاه.

### المادة 35

يتخذ قرار عزل أحد أعضاء المجلس الوطني بأغلبية ثلثي (2/3) أعضائه على الأقل. تتضمن مناقشات ومستنتجات اجتماع المجلس الوطني في محضر يوقعه الأعضاء المشار إليهم في الفقرة السابقة.

يبلغ قرار العزل، الموقع عليه من قبل الرئيس أو نائبه حسب الحالة، إلى المعني بالأمر داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ النطق به. يتم تعويض العضو المعزول طبقاً لنفس الإجراءات المقررة لانتخابه، وذلك عن الفترة المتبقية من انتدابه ما لم تقل هذه الفترة عن ستة (6) أشهر.

### المادة 36

يحق لرئيس المجلس الوطني وكذا لكل واحد من أعضائه تقديم استقالتهم من المجلس. تقدم الاستقالة المذكورة كتابة.

يعمل باستقالة الرئيس أو عضو المجلس الوطني ابتداء من تاريخ قبولها من لدن المجلس. ويمكن للمجلس في هذه الحالة أن يطلب من الرئيس أو العضو المستقيل العدول عن استقالته أو تأجيلها ولاسيما عندما يكون من شأن الاستقالة التأثير سلباً على السير العادي للمجلس الوطني.

### المادة 37

في حالة عزل رئيس المجلس الوطني أو استقالته، يقوم أحد نوابه، حسب تسلسل ترتبيهم، بمزاولة مهامه وفق الكيفيات المنصوص عليها في النظام الداخلي، وذلك إلى حين انتخاب الرئيس الجديد الذي يجب أن يتم داخل أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ العزل أو الاستقالة. في حالة استقالة عضو من أعضاء المجلس الوطني يتم تعويضه وفقاً لأحكام المادة 13 من هذا القانون.

### القسم الفرعي الثاني

اختصاصات المجلس الوطني واختصاصات رئيسه

### المادة 38

يمارس المجلس الوطني المهام المسندة إلى الهيئة بموجب هذا القانون وكذا بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وعلى هذا الأساس، يعهد إليه خصوصا بما يلي:

- السهر، تحت مسؤولية رئيسه، على تقييد الصيادلة التام بالقوانين والأنظمة التي تنظم المهنة؛
- تقييد الصيادلة في الجدول الوطني للهيئة بعد دراسة طلبات التقييد من لدن مجلس قطاع الصيدلة المعني؛
- وضع النظام الداخلي للهيئة وعرضه على مؤتمر مجالس الهيئة للمصادقة عليه؛
- الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية للمهنة؛
- تنسيق عمل مختلف المجالس المكونة للهيئة؛
- دراسة القضايا المتعلقة بالمهنة؛
- تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة الصيادلة بالتنسيق، عند الاقتضاء، مع مجالس قطاعات الصيدلة والإدارة ومؤسسات التعليم العالي وكذا الجمعيات العاملة المعنية؛
- حث مختلف مجالس قطاعات الصيدلة على النظر في كل شكاية مقدمة إليها بلغ إلى علمه أنها ظلت دون جواب؛
- النظر في طلبات استئناف المقررات الصادرة عن مجالس قطاعات الصيدلة ولاسيما المقررات التأديبية وذلك وفقا لأحكام القسم الثاني من هذا القانون؛
- اتخاذ القرارات المتعلقة باقتناء أو بتقويت ممتلكات الهيئة والسهر على تدبيرها؛
- اقتراح على مؤتمر مجالس الهيئة، مبلغ الاشتراكات الإلزامية السنوية للأعضاء ومساهماتهم المالية اللازمة لسير أعمال المساعدة الطبية والاجتماعية للهيئة؛
- اقتراح على المؤتمر المذكور مبلغ الحصص المالية الواجب على هذا المجلس دفعها سنويا إلى مختلف مجالس قطاعات الصيدلة وكذا مبلغ الحصة المالية السنوية التي ستخصص للهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة برسم ميزانية سيرها؛
- إعداد التقريرين الأدبي والمالي السنويين وعرضهما على مؤتمر مجالس الهيئة السالف ذكره للمصادقة

عليهما.

### المادة 39

علاوة على الاختصاصات الموكولة إلى رئيس المجلس الوطني بموجب القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، يمارس الرئيس جميع السلطات اللازمة لحسن سير المجلس وللقيام بالمهام المسندة إليه. يتولى تسيير جميع مصالح المجلس وتنسيق أنشطتها. يمثل الرئيس الهيئة أمام الإدارات ومحاكم المملكة والأغيار ولدى الهيئات الوطنية والدولية. يوجه الدعوة لانعقاد اجتماعات المجلس الوطني ويرأسها ويحدد جدول أعمالها. يسهر على تنفيذ مقررات المجلس. يتولى إبرام كل اتفاقية أو عقد له علاقة بمهام الهيئة بعد موافقة المجلس الوطني. يمكنه رفع كل دعوى قضائية موضوعها الدفاع عن مصالح الهيئة، على أن يخبر بذلك المجلس الوطني. ويؤهل وحده، بعد إذن المجلس، لإبرام أي صلح أو تسوية وقبول أي هبة أو وصية لفائدة الهيئة، وأن يقوم باقتناء أي ممتلكات وإبرام كل عقد تقويت أو رهن أو اقتراض. يمكن للرئيس أن يفوض تحت مسؤوليته بعض سلطه إلى أحد نوابه أو إلى عضو أو أكثر من أعضاء المجلس الوطني، أو إلى رؤساء مجالس قطاعات الصيدلة.

### القسم الفرعي الثالث

### سير المجلس الوطني

### المادة 40

يحدد مقر المجلس الوطني بالرباط. يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة (3) أشهر. كما يمكنه أن يجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسه بمبادرة منه أو بطلب من أغلبية أعضائه. تتضمن الدعوة جدول أعمال الاجتماع، وتوجه بأي وسيلة متاحة إلى أعضاء المجلس وإلى الإدارة، قبل تاريخ الاجتماع بخمسة عشر (15) يوما على الأقل، فيما عدا حالة الاستعجال.

### المادة 41

يمكن للمجلس الوطني أن يحدث لديه ومن بين أعضائه لجانا دائمة أو مؤقتة تحدد اختصاصاتها وكيفيات اشتغالها في النظام الداخلي للهيئة.

#### المادة 42

يشترط لصحة مداوات المجلس الوطني حضور أغلبية أعضائه على الأقل. وإذا لم يتوافر هذا النصاب، تكون مداوات المجلس صحيحة بمن حضر خلال اجتماع ثانٍ ينعقد لهذه الغاية بدعوة من الرئيس سبعة (7) أيام بعد تاريخ الاجتماع المنعقد دون جدوى. تتخذ مقررات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، فإن تعادلت الأصوات رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس. تكون مداوات المجلس غير علنية. غير أنه، يجوز للرئيس أو لأحد الأعضاء المنتدبين لهذه الغاية، إطلاع العموم على المقررات المتخذة من طرف المجلس.

#### المادة 43

في حالة الاستقالة الجماعية لأعضاء المجلس الوطني أو استقالة الأغلبية المطلقة لأعضائه على الأقل، يتم تنظيم انتخابات جديدة التي يجب إجراؤها داخل أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر، يبتدئ من تاريخ الاستقالة المذكورة. وفي هذه الحالة وفي انتظار تنصيب المجلس الجديد، تطبق أحكام المادة 44 بعده.

#### المادة 44

إذا ثبت للإدارة بصفة قانونية أن امتناع أغلبية أعضاء المجلس الوطني عن حضور اجتماعاته، يجعل سير المجلس أمرا مستحيلا، تولت لجنة مكونة من رئيس المجلس الوطني والمستشار القانوني ورؤساء مجالس قطاعات الصيدلة القيام بمهام المجلس الوطني إلى حين انتخاب أعضاء المجلس الجديد الذي يجب أن يتم داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ شروع اللجنة في عملها.

إذا ثبت للإدارة أن أحكام الفقرة الأولى أعلاه غير ممكنة التطبيق، أعلن عن حل المجلس الوطني بمقتضى مرسوم. وينص المرسوم المذكور كذلك على تعيين لجنة إدارية مؤقتة تكلف بتدبير شؤون المجلس الوطني وتنظيم انتخاباته.

## الفرع الثاني

### مجالس قطاعات الصيدلة

#### المادة 45

وفقاً لأحكام المادة 12 من هذا القانون، تتألف الهيئة، علاوة على المجلس الوطني، من مجالس قطاعات الصيدلة التالية:

- المجالس الجهوية لصيادلة الصيدليات المحدثة بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح من المجلس الوطني والتي تضم مجموع صيادلة الصيدليات المزاولين في دائرة النفوذ الترابي للجهة بصفتهم أصحاب صيدليات أو صيادلة مساعدين بها أو صيادلة مسؤولين عن مخزونات للأدوية بمصحات أو مؤسسات مماثلة لها.
- غير أنه، إذا كان صيادلة الصيدليات المزاولين على مستوى جهة معينة لا يتجاوزون عدداً محدداً بنص تنظيمي، فإنهم يلحقون بالمجلس الجهوي الأقرب بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح من المجلس الوطني؛
- مجلس للصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الصناعية؛
- مجلس للصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة؛
- مجلس للصيادلة الإحيائيين الذي يضم الصيادلة المزاولين بالقطاع الخاص بالمختبرات الخاصة للتحليلات البيولوجية الطبية.

#### المادة 46

يحدد مقر كل مجلس من المجالس الجهوية لصيادلة الصيدليات بمركز الجهة. يحدد مقر مجلس الصيادلة الإحيائيين بالرباط ويحدد بالدار البيضاء مقر مجلس الصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الصناعية ومقر مجلس الصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة. ويمكن نقل أي مقر منها بقرار من المجلس المعني.

### القسم الفرعي الأول

## تأليف وكيفية انتخاب أعضاء مجالس قطاعات الصيدلة

### المادة 47

تتكون مجالس قطاعات الصيدلة من أعضاء ينتخبهم نظراؤهم التابعون للمجلس المعني عن طريق الاقتراع الأحادي الإسمي المباشر لمدة انتداب تحدد في أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وتتألف المجالس المذكورة على النحو التالي:

- بالنسبة للمجالس الجهوية لصيادلة الصيدليات: من عشرة (10) أعضاء رسميين، من بينهم رئيس، وعشرة (10) نواب؛
- بالنسبة لمجلس الصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الصناعية: من ستة (6) أعضاء رسميين، من بينهم رئيس، وستة (6) نواب؛
- بالنسبة لمجلس الصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة: من أربعة (4) أعضاء رسميين، من بينهم رئيس، وأربعة (4) نواب؛
- بالنسبة لمجلس الصيادلة الإحيائيين : من ستة (6) أعضاء رسميين، من بينهم رئيس، وستة (6) نواب.

### المادة 48

يحدد رئيس المجلس المعني، بتشاور مع رئيس المجلس الوطني، تاريخ الانتخابات والتي يجب إجراؤها عند انتهاء مدة انتداب المجلس المزاول مهامه حينئذ.  
إن لم يحدد رئيس المجلس المعني تاريخ الانتخابات، قام رئيس المجلس الوطني بتحديدته تلقائيا بعد توجيه إنذار إليه ظل دون جدوى.

### المادة 49

يبلغ تاريخ الانتخابات إلى علم أعضاء المجلس المعني من طرف رئيسه، بجميع الوسائل المتاحة ثلاثة (3) أشهر على الأقل قبل التاريخ المحدد للاقتراع.

### المادة 50

يجب على الرئيس المنتهية مدة انتدابه أو نائبه إن تعذر عليه الأمر، توجيه دعوة إلى كل صيدلي ناخب، بأي وسيلة متاحة بما فيها الطريقة الالكترونية وذلك ثلاثة أشهر (3) على الأقل قبل تاريخ الاقتراع.

### المادة 51

يتعين إيداع الترشيحات مباشرة بمقر المجلس المعني، مقابل وصل أو توجيهها بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم إلى رئيس المجلس المذكور شهرين (2) على الأقل قبل التاريخ المقرر للاقتراع.

تلتصق لائحة المترشحين بمقر المجلس المعني، لمدة شهر على الأقل قبل تاريخ الاقتراع. وتنتشر كذلك خلال المدة نفسها في الموقع الالكتروني للمجلس المذكور تحت مسؤولية رئيسه. تتضمن اللائحة الاسم الشخصي والعائلي للصيدلي المترشح ومكان مزاولته للمهنة ورقم تقييده بجدول الهيئة وتاريخه.

### المادة 52

يتمتع بصفة ناخب بالمجلس المعني، كل عضو بهذا المجلس أدى جميع اشتراكاته إلى الهيئة عند تاريخ الاقتراع. التصويت حق شخصي ولا يجوز تفويضه. يمنع التصويت بالمراسلة.

### المادة 53

يتمتع بأهلية الترشح لعضوية المجلس المعني كل صيدلي من جنسية مغربية:

- له صفة ناخب؛
- زاول مهنة الصيدلة لمدة لا تقل عن أربع (4) سنوات في تاريخ تقديم طلب ترشيحه؛
- أدى جميع اشتراكاته إلى الهيئة؛
- لم يتعرض لأي عقوبة جنائية من أجل أفعال تمس الأخلاق أو الاستقامة، ولم يكن خلال الأربع (4) سنوات الأخيرة موضوع عقوبة تأديبية، ما عدا الإنذار.

### المادة 54

يعلن عن فوز المترشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها.  
إذا حصل مترشحان أو أكثر على نفس العدد من الأصوات، أعلن عن انتخاب أقدمهم في  
مزاولة المهنة إذا كانوا من نفس الجنس، وإذا كانوا من جنسين مختلفين يعلن عن انتخاب المترشحة.  
وفي حالة تساوي مترشحين من نفس الجنس في الأقدمية، يتم الاختيار عن طريق القرعة في  
جلسة علنية.

#### المادة 55

لا يمكن الجمع بين العضوية داخل أحد مجالس قطاعات الصيدلة والعضوية في المجلس  
الوطني.

#### المادة 56

يتم تحرير محضر نتائج الانتخابات من طرف كل مكتب من مكاتب التصويت مباشرة بعد عملية  
التصويت. وتوجه نسخ منه إلى رئيس المجلس الوطني الذي يعلن عن النتائج النهائية.  
توجه النتائج إلى الإدارة وتعلق في مقر المجلس المعني وتنتشر في الموقع الإلكتروني للمجلس  
الوطني لمدة شهر على الأقل.

#### المادة 57

يجوز الطعن في نتائج الاقتراع أمام المحكمة الإدارية المختصة، داخل أجل ثمانية (8) أيام  
الموالية لتاريخ الإعلان عنها.

#### المادة 58

ينتخب أعضاء كل مجلس من مجالس قطاعات الصيدلة، من بينهم رئيسا ونائبا للرئيس وكاتبا  
عاما وأميناً للمال ، ويكون باقي الأعضاء مستشارين.  
تطبق الأحكام المتعلقة بحالات التنافي المنصوص عليها في المادة 29 أعلاه على أعضاء  
مجالس الهيئة.

#### المادة 59

في حالة استقالة عضو من الأعضاء الرسميين بأحد مجالس قطاعات الصيدلة أو عزله، يتم تعويضه للمدة المتبقية من انتدابه، بالعضو النائب الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات خلال انتخاب المجلس المعني.

### المادة 60

في حالة الاستقالة الجماعية لأعضاء المجلس المعني أو استقالة أغلبية أعضائه على الأقل، يتم تنظيم انتخابات جديدة التي يجب إجراؤها داخل أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر، يبتدىء من تاريخ الاستقالة المذكورة.

وفي هذه الحالة وفي انتظار تنصيب المجلس الجديد تطبق أحكام المادة 61 بعده.

### المادة 61

إذا ثبت بصفة قانونية لرئيس المجلس الوطني أو للإدارة أن امتناع أغلبية أعضاء المجلس المعني عن حضور اجتماعاته، يجعل سير المجلس أمرا مستحيلا، تولت لجنة مكونة من رئيس المجلس الوطني والمستشار القانوني ورئيس المجلس المعني القيام بمهام المجلس المذكور إلى حين انتخاب أعضاء المجلس الجديد الذي يجب أن يتم داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ شروع اللجنة في عملها.

إذا ثبت للإدارة أن أحكام الفقرة الأولى أعلاه غير ممكنة التطبيق، أعلن عن حل المجلس المعني بمقتضى مرسوم. وينص المرسوم المذكور كذلك على تعيين لجنة إدارية مؤقتة تكلف بتدبير شؤون المجلس المعني وتنظيم انتخاباته.

### القسم الفرعي الثاني

### اختصاصات مجالس قطاعات الصيدلة

### المادة 62

مع مراعاة الاختصاصات المخولة للمجلس الوطني، يعهد إلى كل مجلس من مجالس قطاعات

الصيدلة، في حدود اختصاصه، بممارسة الاختصاصات التالية داخل دائرة نفوذه الترابي:

- السهر على تقيد الصيادلة التابعين لاختصاصه، بالنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل

وإمدونة أخلاقيات المهنة وبالنظام الداخلي للهيئة؛

- المساهمة في الدفاع عن المصالح المعنوية والمهنية للمهنة بالتنسيق مع المجلس الوطني؛
- النظر في كل شكاية مقدمة من كل شخص ضد أحد الصيادلة المنتمين إليه؛
- النظر ابتدائياً في القضايا التأديبية التي تهم الصيادلة التابعين له وذلك وفقاً لأحكام القسم الثاني من هذا القانون؛
- المساهمة في تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة الصيادلة التابعين له؛
- دراسة الطلبات المتعلقة بالتقييد في الجدول الوطني للهيئة، ومسك جدول الصيادلة التابعين له وتحيينه؛
- دراسة القضايا المتعلقة بالمهنة التي يحيلها إليه المجلس الوطني؛
- استخلاص اشتراكات أعضائه لحساب المجلس الوطني؛
- القيام بتدبير ممتلكات الهيئة الموضوعة رهن إشارته من لدن المجلس الوطني؛

### المادة 63

يمارس رؤساء مجالس قطاعات الصيدلة، علاوة على الاختصاصات الموكولة إليهم بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها، جميع السلطات اللازمة لحسن سير مجالسهم وللاضطلاع بالمهام المسندة إليهم.

يسهرون على تنفيذ المقررات التي يتخذها المجلس الوطني.

يوجهون الدعوة لانعقاد اجتماعات مجالسهم، ويحددون جدول أعمالها ويتولون تنفيذ المقررات الصادرة عنها.

يمكن لرؤساء مجالس قطاعات الصيدلة تفويض بعض سلطاتهم إلى نوابهم المعيّنين وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي أو إلى عضو أو أكثر من أعضاء المجلس المعني.

إذا تغيب الرئيس أو عاقه عائق، لأي سبب من الأسباب، يتولى مهامه أحد نوابه حسب ترتيبهم وذلك وفق الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للهيئة.

### القسم الفرعي الثالث

## سير مجالس قطاعات الصيدلة

### المادة 64

يجتمع كل مجلس بدعوة من رئيسته مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة (3) أشهر. يمكنه أن يجتمع كذلك، كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسته بمبادرة منه أو بطلب من أغلبية أعضائه.

تتضمن الدعوة لحضور اجتماعات المجلس جدول الأعمال، وتوجه إلى أعضاء المجلس قبل تاريخ الاجتماع بخمسة عشر (15) يوما ما عدا في حالة الاستعجال حيث يخفض الأجل إلى أربعة (4) أيام.

### المادة 65

يحضر ممثل عن الإدارة، بصفة استشارية، كل اجتماعات المجلس المعني التي لا تتعلق بقضايا تأديبية.

ولهذه الغاية، يوجه رئيس المجلس المعني إلى الإدارة دعوة تتضمن النقط المدرجة في جدول الأعمال وذلك خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل تاريخ الاجتماع. غير أنه في حالة الاستعجال، يخفض هذا الأجل إلى أربعة (4) أيام.

### المادة 66

تكون مداورات كل مجلس من مجالس قطاعات الصيدلة صحيحة بحضور أغلبية أعضائه على الأقل. وإذا لم يتوافر هذا النصاب، تكون مداورات المجلس صحيحة أيا كان عدد الحاضرين في اجتماع ثان يدعو الرئيس إليه ويعقد بعد مرور خمسة عشر (15) يوما من تاريخ الاجتماع المنعقد دون جدوى.

يتخذ المجلس مقرراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، فإن تعادلت، رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

تكون مداورات المجلس غير علنية. غير أنه، يمكن للرئيس أو عضو يعينه لهذه الغاية، اطلاع العموم على المقررات المتخذة من طرف المجلس المعني.

### المادة 67

يمكن عزل أعضاء أي مجلس من مجالس قطاعات الصيدلة، بمن فيهم الرئيس، من عضويتهم

في المجلس المذكور لنفس الأسباب المبررة لعزل أعضاء المجلس الوطني ووفق نفس الإجراءات المنصوص عليها على-التوالي في المواد 31 و 32 و 33 من هذا القانون.

### المادة 68

يحق لرئيس أحد مجالس قطاعات الصيدلة وكذا لكل عضو من أعضائه تقديم استقالته من المجلس.

يجب تقديم الاستقالة المذكورة كتابة.

يعمل باستقالة الرئيس أو عضو المجلس ابتداء من تاريخ قبولها من لدن المجلس المعني الذي يمكنه في هذه الحالة أن يطلب من الرئيس أو العضو المستقيل العدول عن استقالته أو تأجيلها ولاسيما عندما يكون من شأن الاستقالة التأثير سلبا على السير العادي للمجلس المعني. يتم تعويض الرئيس أو العضو المستقيل وفق نفس المسطرة المتبعة في انتخابه.

### المادة 69

في حالة عزل الرئيس أو استقالته، يقوم أحد نوابه، حسب تسلسل ترتيبهم، بمزاولة مهامه وفق الكيفيات المنصوص عليها في النظام الداخلي، وذلك إلى حين انتخاب الرئيس الجديد الذي يجب أن يتم داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من تاريخ العزل أو الاستقالة.

### المادة 70

إذا ثبت بصفة قانونية للإدارة أن امتناع أغلبية أعضاء مجلس من مجالس قطاعات الصيدلة عن حضور اجتماعاته، يجعل سير المجلس أمرا مستحيلا، تولت لجنة مكونة من رئيس المجلس المعني وممثل عن الإدارة وأربعة أعضاء من المجلس المذكور يعينهم الرئيس القيام بمهام المجلس المذكور إلى حين انتخاب أعضاء المجلس الجديد الذي يجب أن يتم داخل أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ شروع اللجنة في عملها.

إذا ثبت للإدارة أن أحكام الفقرة الأولى أعلاه غير ممكنة التطبيق، أعلن عن حل المجلس المعني بمقتضى مرسوم. وينص المرسوم المذكور كذلك على تعيين لجنة إدارية مؤقتة تكلف بتدبير شؤون المجلس المعني وتنظيم انتخاباته.

### الفرع الثالث

الهيئة الدائمة للاستشارة و المواكبة

## المادة 71

- تحدث لدى الهيئة الوطنية للصيادلة هيئة تسمى "الهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة"، يعهد إليها بدراسة جميع القضايا المتعلقة بمصالح الهيئة وبمهنة الصيدلة.
- ولهذه الغاية، يعهد إلى الهيئة المذكورة، بما يلي:
- تقديم كل اقتراح يهدف إلى تحسين ظروف مزاوله مهنة الصيدلة؛
  - إبداء رأيها حول مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهنة وكذا حول مشروع مدونة أخلاقيات المهنة المحالة إليها من لدن رئيس المجلس الوطني؛
  - تقديم كل استشارة يطلبها المجلس الوطني حول القضايا التي تهم خصوصا تنظيم المهنة وتكوين الصيادلة وإشاعة قواعد حسن الإنجاز في مجال الصيدلة؛
  - القيام بمهام الصلح والوساطة لفائدة مختلف مجالس الهيئة وبطلب منها قصد الوصول إلى حلول متوافق حولها في شأن الخلافات التي قد تنشأ بين المجالس المذكورة؛
  - القيام بمواكبة الهيئة في كل عمل تقوم به وذلك بطلب من المجلس الوطني.
- علاوة على ذلك، تبدي الهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة رأيها من حيث المبدأ، حول كل المسائل المثارة في القضايا التأديبية الجاري دراستها من لدن مجالس الهيئة. ويجب أن تكون كل مسألة محل طلب للاستشارة من لدن المجلس الوطني.

## المادة 72

- تتألف الهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة من أعضاء يتوفرون على تجربة مشهود بها في قطاع الصيدلة وهم كالتالي:
- أستاذ للتعليم العالي، رئيسا، تعينه الإدارة؛
  - أربع (4) شخصيات من بين الصيادلة المزاولين للمهنة، لا يمارسون أي مهام للمسؤولية في المجلس الوطني أو في مجالس قطاعات الصيدلة، واحد منهم من صيادلة الصيدليات وواحد من الصيادلة الإحيائيين وواحد من الصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلية الصناعية وواحد من الصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة، يعينون جميعا من لدن الإدارة؛
  - صيدلي يزاول بالقطاع العام تعينه الإدارة؛

- أحد نواب رئيس المجلس الوطني يعينه هذا الأخير؛
  - إطار عال من الإدارة مشهود له بالتجربة في مجال الصحة والاحتياط الاجتماعي.
- تحدد كفاءات سير هذه الهيئة في نظامها الداخلي.

### المادة 73

يضع المجلس الوطني، رهن إشارة الهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة، مخصصا من الميزانية قصد تمكينها من الاضطلاع بمهامها في أحسن الظروف.

### الفرع الرابع

#### مؤتمر مجالس الهيئة

### المادة 74

يتألف مؤتمر مجالس الهيئة، تحت رئاسة رئيس المجلس الوطني، من نواب هذا الرئيس ومن رئيس الهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة وكذا من رؤساء مختلف مجالس قطاعات الصيدلة.

### المادة 75

يعهد إلى مؤتمر مجالس الهيئة القيام بما يلي:

1. دراسة كل قضية متعلقة بمهام الهيئة وسبل تطوير وتحسين سيرها؛
2. إصدار كل توصية تهدف إلى تطوير قطاع الصحة وتيسير الولوج إلى العلاجات؛
3. الموافقة على مبلغ الاشتراكات السنوية الإلزامية للأعضاء ومساهماتهم المالية باقتراح من المجلس الوطني؛
4. الموافقة على مبلغ الحصص المالية الواجب على المجلس الوطني دفعها سنويا إلى مختلف مجالس قطاعات الصيدلة وذلك بالتناسب مع عدد الصيادلة المقيدين في جدول كل مجلس من المجالس المذكورة وكذا مبلغ المخصص من الميزانية الذي سيرصد للهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة برسم ميزانية سيرها؛
5. -الموافقة على مشروع مدونة أخلاقيات المهنة الذي يعده المجلس الوطني وعلى نظامه

الداخلي؛

6. الموافقة على التقريرين السنويين المالي والأدبي للمجلس الوطني وكذا لمجالس قطاعات

الصيدلة؛

7. حصر الميزانية السنوية للهيئة وكذا البرنامج السنوي لأنشطة مجالس قطاعات الصيدلة.

### المادة 76

يجتمع مؤتمر مجالس الهيئة مرة على الأقل في السنة وكلما دعت الضرورة إلى ذلك بدعوة من رئيس المجلس الوطني بمبادرة منه أو بطلب من ثلثي أعضاء المؤتمر. إذا تمت دعوة مؤتمر مجالس الهيئة للنظر في قضية عزل رئيس المجلس الوطني طبقاً لأحكام المادة 34 أعلاه، يجب أن تتم هذه الدعوة بأغلبية ثلثي أعضاء المؤتمر على الأقل. دون الإخلال بأحكام المادة 34 من هذا القانون، تتضمن الدعوة جدول أعمال الاجتماع وتوجه إلى كل أعضاء المؤتمر قبل تاريخ انعقاده بخمسة عشر (15) يوماً على الأقل، وذلك بكل الوسائل المتاحة ما عدا في حالة الاستعجال.

### المادة 77

يشترط لصحة مداورات مؤتمر المجالس حضور أغلبية أعضائه على الأقل. إذا لم يتوافر هذا النصاب، انعقد اجتماع ثان بدعوة من رئيس المؤتمر في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الاجتماع الأول وتكون حينئذ المداورات صحيحة أياً كان عدد الأعضاء الحاضرين.

تتخذ قرارات مؤتمر المجالس بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين.

القسم الثاني

أحكام متعلقة بالتأديب

الباب الأول

الدعوى التأديبية

### المادة 78

تمارس مختلف مجالس قطاعات الصيدلة سلطة تأديبية إزاء الصيادلة المنتمين إليها، مع مراعاة الاختصاصات المخولة للإدارة.

## المادة 79

العقوبات التأديبية هي:

- الإنذار؛
  - التوبيخ مع تقييده في الملف المهني؛
  - التوقيف عن مزاوله المهنة لمدة لا تتجاوز سنة؛
  - الشطب من جدول الهيئة.
- تتولى إصدار هذه العقوبات الغرف التأديبية المنصوص عليها في هذا القسم.

## المادة 80

تحدث لدى كل مجلس من مجالس قطاعات الصيدلة غرفة تأديبية مكلفة بالبت في القضايا التأديبية المتعلقة بأعضاء المجلس المذكور.

تتألف الغرفة التأديبية من الأعضاء التالي بيانهم:

- رئيس المجلس المعني أو أحد نوابه إذا عاقه عائق، رئيساً؛
- قاض يعينه المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- ممثل واحد للإدارة؛
- ثلاثة (3) أعضاء من المجلس المعني يعينهم رئيس هذا الأخير.

إذا ثبتت بصفة قانونية استحالة حضور عضو من أعضاء الغرفة التأديبية لاجتماعاتها، تم تعويضه بعضو آخر يعين وفق نفس المسطرة.

تتداول الغرفة التأديبية بصفة صحيحة بحضور أربعة (4) من أعضائها على الأقل من بينهم الرئيس. وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها، فإن تعادلت، رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

## المادة 81

يلزم أعضاء الغرفة التأديبية بكتمان السر المهني في كل ما يخص مداولاتها.

## الباب الثاني القواعد المسطرية

### المادة 82

يمكن مباشرة الدعوى التأديبية تجاه كل صيدلي، أمام الغرفة التأديبية للمجلس قطاع الصيدلة الذي ينتمي إليه، بواسطة شكاية من كل شخص تتعلق بالإخلال بالواجبات المهنية، وتبرر إقامة دعوى تأديبية بموجب مدونة أخلاقيات مهنة الصيدلة أو بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل أو بموجبها معا.

يمكن كذلك إقامة الدعوى التأديبية أمام الغرفة التأديبية، بناء على الأسباب المذكورة في الفقرة السابقة، بطلب من الإدارة أو رئيس المجلس الوطني أو رئيس مجلس قطاع الصيدلة المعني.

### المادة 83

لا تقبل الشكاوى المتعلقة بأفعال ارتكبت سنتين قبل تاريخ إيداع الشكاية.

إذا ارتأت الغرفة التأديبية المعروضة عليها الشكاية، أن الأفعال الواردة فيها لا يمكن أن تترتب عليها، بأي حال من الأحوال متابعات تأديبية، تخبر بمقرر معلل، كلا من الصيدلي المعني والمشتكي الذي يحق له في هذه الحالة الطعن لدى الغرفة التأديبية للاستئناف المحدثة لدى المجلس الوطني.

### المادة 84

إذا قررت الغرفة التأديبية المعروضة عليها الشكاية تحريك الدعوى التأديبية، عينت واحدا أو أكثر من أعضائها للتحقيق في الشكاية.

يبلغ هذا المقرر فورا إلى علم الصيدلي المعني وإلى المشتكي كتابة.

### المادة 85

يتخذ العضو أو الأعضاء المكلفون بالتحقيق في الشكاية جميع التدابير الضرورية ويقومون بكل المساعي التي تمكن من إثبات حقيقة الأفعال المؤاخذ عليها والظروف التي ارتكبت فيها. ولهم أن يطلبوا من الصيدلي المعني إعطاء تفسيرات مكتوبة.

## المادة 86

يمكن أن يستعين الصيدلي المعني، في جميع مراحل المسطرة التأديبية، إما بأحد زملائه أو بمحام من اختياره.

## المادة 87

يعد العضو أو الأعضاء المكلفون بالتحقيق في الشكاية تقريراً يرفعونه إلى رئيس الغرفة التأديبية المعنية داخل أجل تحدده الغرفة المذكورة.

تقرر الغرفة التأديبية، بعد الاطلاع على التقرير المذكور ما يلي:

- إما الأمر بإجراء كل بحث تكميلي تراه ضرورياً. وفي هذه الحالة، تستدعي الغرفة كتابة الصيدلي المعني لتقديم تفسيراته أمامها، وعلى إثر جلسة الاستماع هذه، تبت الغرفة في القضية؛
- وإما أنه لا مبرر للمتابعة التأديبية، وفي هذه الحالة، تخبر الغرفة الصيدلي المعني والمشتكي بمقررها القاضي بعدم المتابعة.

## المادة 88

يجب أن يكون مقرر الغرفة التأديبية معلماً وأن يوجه فوراً إلى رئيس المجلس المعني الذي يجب أن يبلغه بدوره إلى المشتكي وإلى الصيدلي المعني داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ اتخاذه. وتوجه نسخة من المقرر، تحت مسؤولية رئيس المجلس المعني قصد الإخبار، إلى الإدارة وإلى المجلس الوطني للهيئة داخل نفس الأجل.

## الباب الثالث

### استئناف المقررات التأديبية

## المادة 89

تكون المقررات التأديبية الصادرة ابتدائياً عن مختلف الغرف التأديبية قابلة للطعن بالاستئناف أمام غرفة استئناف تأديبية محدثة لهذا الغرض لدى المجلس الوطني. يقدم الطعن بالاستئناف داخل أجل ثلاثين (30) يوماً من تاريخ تبليغ المقرر إلى الصيدلي المعني وإلى المشتكي.

تبت غرفة الاستئناف التأديبية في الطعن داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ تقديم طلب الطعن أمامها.

يقدم الاستئناف بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم، ويتعين، في هذه الحالة، على رئيس الغرفة التأديبية التي أصدرت المقرر موضوع الطعن أن يرفع فوراً إلى رئيس غرفة الاستئناف التأديبية أصل ملف القضية.  
يوقف الاستئناف تنفيذ العقوبة.

### المادة 90

تتألف غرفة الاستئناف التأديبية من الأعضاء التاليين:

- رئيس المجلس الوطني أو أحد نوابه إذا عاقه عائق، رئيساً؛
  - قاض يعينه المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
  - ممثل واحد عن للإدارة؛
  - ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني يعينهم رئيس هذا المجلس.
- إذا ثبتت بصفة قانونية استحالة حضور عضو من أعضاء غرفة الاستئناف التأديبية لاجتماعاتها، تم تعويضه بعضو آخر يعين وفق نفس المسطرة.

### المادة 91

تداول غرفة الاستئناف التأديبية بصفة صحيحة بحضور أربعة (4) من أعضائها على الأقل من بينهم الرئيس. وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها، فإن تعادلت، رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

### المادة 92

يلزم أعضاء غرفة الاستئناف التأديبية بكتمان السر المهني في كل ما يخص مداولاتها.

### المادة 93

تعين غرفة الاستئناف التأديبية المرفوع إليها طلب الاستئناف، واحدا أو أكثر من أعضائها لإجراء تحقيق في القضية، بناء على الملف الأصلي المحال إليها من طرف رئيس الغرفة التأديبية التي أصدرت المقرر موضوع الطعن بالاستئناف.

#### المادة 94

يحرر العضو أو الأعضاء المكلفون بالتحقيق في القضية تقريرا يرفعونه إلى رئيس غرفة الاستئناف التأديبية، داخل أجل أقصاه شهر واحد يبتدئ من تاريخ تعيينهم، ويمكن بصفة استثنائية تمديد الأجل المذكور مرة واحدة لنفس المدة، بناء على قرار من رئيس الغرفة.

#### المادة 95

بعد الاطلاع على تقرير التحقيق، تستدعي غرفة الاستئناف التأديبية الصيدلي المعني بواسطة وسائل التبليغ القانونية وتخبره بنتائج التقرير وتستمع إلى تصريحاته أو تصريحات ممثله. تبت الغرفة في القضية في أجل أقصاه ثمانية (8) أيام بعد تاريخ الاستماع إلى الصيدلي المعني أو إلى ممثله.

يجب أن يكون مقرر غرفة الاستئناف التأديبية معللا وأن يوجه فوراً إلى رئيس المجلس الوطني الذي يبلغه بدوره إلى المشتكي وإلى الصيدلي المعني داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ اتخاذه. توجه نسخة من المقرر، تحت مسؤولية رئيس المجلس الوطني قصد الإخبار، إلى الإدارة وإلى رئيس المجلس المعني داخل الأجل المذكور.

#### المادة 96

تضمن المقررات التأديبية في ملف الصيدلي المعني الذي يمسكه مجلس قطاع الصيدلة الذي ينتمي إليه.

تحذف العقوبات التأديبية، ما عدا عقوبة الشطب من جدول الهيئة، من ملف الصيدلي المعني:  
- إما بعد مرور خمس (5) سنوات إذا تعلق الأمر بإنذار أو بتوبيخ؛  
- وإما بعد مرور عشر (10) سنوات إذا تعلق الأمر بتوقيف.

#### المادة 97

يمكن الطعن ببطلان المقررات التأديبية الصادرة عن غرفة الاستئناف التأديبية أمام المحكمة الإدارية بالرباط.

### القسم الثالث

### أحكام انتقالية وختامية

#### المادة 98

يجب أن تنظم انتخابات رؤساء وأعضاء المجلس الوطني ومجالس قطاعات الصيدلة في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ. تمدد بصفة انتقالية مدة انتداب رؤساء وأعضاء المجالس، المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، المزاولين مهامهم في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، إلى تاريخ تنصيب المجالس الجديدة للهيئة وفقا لأحكام هذا القانون. وتستمر هذه المجالس في مزاولة مهامها إلى تاريخ التنصيب المذكور.

#### المادة 99

يعهد إلى لجنة مؤقتة بتنظيم الانتخابات الأولى للمجالس الجديدة للهيئة وفق الكيفيات التي تحددها. وتتألف اللجنة المذكورة من الأعضاء التالي بيانهم:

- رئيس المجلس الوطني المزاول مهامه في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية أو نائبه الأول إذا عاقه عائق، رئيسا؛
- عضوان (2) من المجلس الوطني يعينهما رئيس اللجنة؛
- ثلاثة (3) أعضاء تعينهم الإدارة.

#### المادة 100

تحل تسمية "الهيئة الوطنية للصيادلة"، محل تسمية "هيئة الصيادلة" في جميع النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

#### المادة 101

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص التنظيمية المشار إليها في المادة 45 أعلاه، مع مراعاة أحكام المادة 99 من هذا القانون.

ينسخ، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون  
رقم 1.75.453 الصادر في 25 من ذي الحجة 1396 (17 ديسمبر 1976) بإحداث هيئة  
للصيادلة.

6      6

**Projet de loi n° 98-18 relative à l'Ordre**  
**National des Pharmaciens**

**Titre premier**  
**De l'organisation et des missions de l'Ordre**  
**national des pharmaciens**

**Chapitre premier**  
**Dispositions générales**

**Article premier**

L'Ordre des pharmaciens institué par le dahir portant loi n° 1-75-453 du 25 hija 1396 (17 décembre 1976) est désormais régi par les dispositions de la présente loi. Il est dénommé « Ordre national des pharmaciens ».

L'Ordre national des pharmaciens, désigné dans la suite de la présente loi par « Ordre », est doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

L'Ordre est investi d'une mission de service public, dans la limite de ses compétences, qu'il assure sous le contrôle de l'Etat conformément à la présente loi et à la législation et la réglementation en vigueur.

Le siège de l'Ordre est fixé à Rabat.

**Article 2**

L'Ordre regroupe obligatoirement tous les pharmaciens autorisés à exercer la profession de pharmacien à titre privé au Maroc et inscrits au tableau de l'Ordre, en qualité :

- soit de pharmaciens d'officines;
- soit de pharmaciens biologistes;

- soit de pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques industriels ;
- soit de pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques grossistes répartiteurs;
- soit de pharmaciens responsables de réserves de médicaments dans les cliniques ou dans les établissements assimilés.

### **Article 3**

L'Ordre veille au respect par tous ses membres des principes et des valeurs de moralité, de dignité, de probité, d'éthique ainsi que du code de déontologie propre à la profession de pharmacien.

Il veille également au respect par ses membres des lois, des règlements, des normes et des règles de bonnes pratiques régissant l'exercice de la pharmacie.

Il œuvre à la réalisation du principe de parité au niveau de tous ses organes.

### **Article 4**

L'Ordre représente la profession de pharmacien, contribue à son organisation, à l'établissement et à la diffusion des principes et des règles déontologiques et à l'exercice du pouvoir disciplinaire à l'égard de ses membres. Il contribue en outre, au service public de la santé et à l'accès aux soins de qualité.

A cet effet, l'Ordre assure les missions suivantes :

1- il émet son avis sur les projets de textes législatifs et réglementaires relatifs à l'exercice de la profession de pharmacien qui lui sont soumis par l'administration ;

2- il établit le code de déontologie de la profession rendu applicable par décret, et veille à son application et à son actualisation ;

3- il représente dans son domaine d'activité, les pharmaciens auprès des autorités publiques;

4- il délivre les autorisations d'exercice de la profession de pharmacien à titre privé;

5- il donne son avis sur les demandes de création des officines de pharmacie, des établissements pharmaceutiques, des laboratoires privés d'analyses de biologie médicale dont la direction est assurée par des pharmaciens biologistes et d'une manière générale sur toute question intéressant les activités pharmaceutiques;

6- il veille au respect des devoirs professionnels par tous ses membres;

7- il assure la défense des intérêts moraux et professionnels de la profession;

8- il encourage la recherche scientifique, le développement et l'innovation dans le domaine pharmaceutique;

9- il participe à l'organisation de sessions de formation continue au profit de ses membres et à l'organisation de stages pour les étudiants poursuivant leurs études en pharmacie;

10-il assure, conformément à la législation en vigueur, toute action visant la protection sociale et la couverture médicale pour le compte de ses membres et leurs ayants droit.

L'ordre peut, en outre, se constituer partie civile devant les juridictions compétentes dans toutes les affaires se rapportant à la violation des principes et des règles régissant la profession de pharmacien.

L'ordre est tenu d'observer dans l'exercice de ses missions le principe d'impartialité.

Il lui est interdit de débattre des questions à caractère politique ou religieux.

Toute activité syndicale lui est également interdite.

## **Chapitre II**

### **Inscription au tableau de l'ordre**

#### **Article 5**

Nul ne peut accomplir un acte de la profession de pharmacien, à titre privé à quelque titre que ce soit, s'il n'est inscrit au tableau de l'Ordre.

#### **Article 6**

L'inscription au tableau de l'Ordre des pharmaciens est de droit pour les pharmaciens de nationalité marocaine au vu de l'autorisation d'exercice de la profession et après règlement du montant de la cotisation ordinale prévue à l'article 9 ci-après.

#### **Article 7**

Les pharmaciens de nationalité étrangère sont inscrits au tableau de l'Ordre, à condition qu'ils aient été autorisés, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur, à exercer la profession de pharmacien à titre privé au Maroc et après règlement du montant de la cotisation ordinale prévue à l'article 9 ci-après.

## **Chapitre III**

### **Ressources et organisation financière de l'Ordre**

#### **Article 8**

Les ressources de l'Ordre comprennent :

- les cotisations annuelles de ses membres;
- les participations financières au titre de l'adhésion des membres aux œuvres d'assistance médicale et sociale organisées à leur profit par l'Ordre;
- les subventions qui peuvent être accordées par l'Etat, les établissements publics et les collectivités

territoriales et toute autre personne morale de droit public;

- les dons et legs, à condition qu'ils ne soient assortis d'aucune clause de nature à porter atteinte à son indépendance, à ses principes, à ses objectifs ou à ses orientations générales et qu'ils ne soient pas de nature à constituer une entrave à l'accomplissement de ses missions ou contraires aux lois et règlements en vigueur;

- les revenus de ses activités et le produit de l'exploitation de ses biens;

- toutes autres ressources légalement autorisées notamment celles perçues par l'Ordre dans le cadre de l'exercice de ses activités;

Toute contribution financière, de quelque nature que ce soit, au profit de l'Ordre ou de l'un de ses organes provenant d'un établissement œuvrant dans le domaine de la santé ou dans le domaine pharmaceutique, notamment un établissement pharmaceutique, est interdite.

## **Article 9**

Il est institué au profit de l'ordre une cotisation annuelle obligatoire au règlement de laquelle chacun de ses membres est tenu, sous peine de sanctions disciplinaires.

En cas de défaut de règlement de la cotisation par un pharmacien, l'ordre le met en demeure, par lettre recommandée avec accusé de réception, de s'acquitter de la cotisation due et ce, dans un délai ne dépassant pas soixante (60) jours à compter de la date de la réception de la mise en demeure.

A défaut de règlement dans le délai imparti, le président du conseil des secteurs de la pharmacie concerné, cité à l'article 12 ci-dessous, engage les procédures disciplinaires qui s'imposent à l'encontre du pharmacien défaillant.

## **Article 10**

Les ressources de l'ordre sont destinées à couvrir ses dépenses de fonctionnement et d'équipement et celles relatives à l'exercice de ses missions.

## **Article 11**

La comptabilité de l'Ordre est annuellement soumise à l'appréciation d'un expert-comptable inscrit au tableau de l'Ordre des experts comptables.

A cet effet, l'expert-comptable propose les modalités d'élaboration des états financiers et comptables de l'Ordre au président du conseil national qui les arrête en vue de les soumettre au conseil national de l'Ordre aux fins d'adoption.

L'appréciation de la comptabilité porte sur la sincérité et la régularité des états comptables et financiers de l'Ordre, de la situation de son patrimoine, de sa situation financière ainsi que de ses résultats.

Le bilan comptable et financier annuel doit faire l'objet d'une validation lors d'une session du conseil national.

L'expert-comptable établit un rapport annuel qu'il communique au président du conseil national, au ministère de la santé, à la cour des comptes et au Secrétariat Général du gouvernement. Le président du conseil national est tenu d'en informer les présidents des conseils des secteurs de la pharmacie.

## **Chapitre IV** **Des organes de l'Ordre**

### **Article 12**

L'Ordre est composé des organes suivants :

- 1- Le conseil national de l'Ordre national des pharmaciens ;
- 2- Les conseils des secteurs de la pharmacie suivants:
  - les conseils régionaux des pharmaciens d'officines;

- le conseil des pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques industriels;
  - le conseil des pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques grossistes répartiteurs ;
  - le conseil des pharmaciens biologistes ;
- 3- La conférence des conseils de l'Ordre.

## **Section I**

### **Du Conseil National de l'Ordre National des Pharmaciens**

#### **Sous-section 1 : De la composition du conseil national et des modalités d'élection de ses membres**

### **Article 13**

Le Conseil National de l'Ordre national des pharmaciens, désigné dans la présente loi par « Conseil national», se compose de membres répartis comme suit :

- de pharmaciens élus par et parmi les pharmaciens d'officines exerçant dans le ressort territorial des conseils régionaux et ce, à raison de deux pharmaciens d'officines par conseil régional;
- deux (2) pharmaciens représentant les pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques industriels élus par et parmi ces derniers;
- deux (2) pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques grossistes répartiteurs élus par et parmi ces derniers ;
- deux (2) pharmaciens représentant les pharmaciens biologistes, élus par et parmi ces derniers.

La durée du mandat des membres du Conseil est fixée à quatre (4) ans, renouvelable une seule fois.

La qualité de membre du conseil national est incompatible avec celle de membre des autres conseils composant l'Ordre.

En cas de vacance de siège pour quelque raison que ce soit, le siège vacant est attribué au candidat ayant obtenu le plus grand

nombre de voix directement après le membre à remplacer, lors des élections du conseil national. Le membre appelé en remplacement exerce ses fonctions pour la durée qui reste à courir du mandat du membre qu'il remplace.

#### **Article 14**

Outre les membres prévus à l'article 13 ci-dessus, Siègent au conseil national de l'Ordre en tant que membres de droit six (6) pharmaciens exerçant dans le secteur public, lorsque les séances du conseil national sont consacrées à l'examen des questions se rapportant aux missions conférée à l'Ordre en vertu des paragraphes 1,2,8 et 9 du deuxième alinéa de l'article 4 ci-dessus.

Le nombre de pharmaciens cités ci-dessus est réparti comme suit :

- deux (2) pharmaciens en fonction dans les services de l'Etat désignés par l'administration ;
- deux (2) pharmaciens exerçant en qualité d'enseignant chercheur dans les établissements publics d'enseignement supérieur de pharmacie désigné par l'administration ;
- deux (2) pharmaciens militaires du service de santé des Forces Armées Royales désigné par Sa Majesté le Roi Chef Suprême et Chef d'Etat-Major Général des Forces Armées Royales.

## **Article 15**

Est électeur, tout pharmacien inscrit au tableau de l'Ordre et à jour de ses cotisations à la date prévue pour les élections.

Le droit de vote est personnel et ne peut être délégué ni exercé par correspondance.

## **Article 16**

Est éligible à la qualité de président du conseil national, tout pharmacien de nationalité marocaine :

- ayant exercé la profession de pharmacien depuis au moins six (6) ans à la date de dépôt de la demande de sa candidature;
- à jour de ses cotisations;
- n'ayant encouru aucune condamnation pénale pour des faits portant atteinte à la moralité et à la probité, ni fait l'objet d'une sanction disciplinaire autre que l'avertissement, depuis moins de cinq(5) ans.

## **Article 17**

Est éligible en qualité de membre du conseil national, tout pharmacien de nationalité marocaine :

- ayant exercé la profession de pharmacien depuis au moins quatre (4) ans à la date de dépôt de la demande de sa candidature;
- à jour de ses cotisations;
- n'ayant encouru aucune condamnation pénale pour des faits portant atteinte à la moralité et à la probité, ni fait l'objet d'une sanction disciplinaire autre que l'avertissement, durant les quatre (4) dernières années.

## **Article 18**

Le président du conseil national est élu pour un mandat de quatre (4) ans renouvelable une seule fois, au scrutin uninominal secret à la majorité absolue des voix exprimées et ce,

simultanément avec les élections des membres du conseil national et des conseils des secteurs de la pharmacie.

Si aucun des candidats n'obtient, au premier tour, la majorité absolue citée au premier paragraphe ci-dessus, il est procédé à un deuxième tour entre les deux candidats ou le cas échéant les candidats classés premier et deuxième et ayant obtenu le plus grand nombre de voix exprimées.

Le deuxième tour est organisé selon les mêmes modalités prévues pour l'organisation du premier tour et ce, dans un délai ne dépassant pas quinze (15) jours à compter de la date de proclamation des résultats du premier tour.

Dans ce cas, le candidat ayant obtenu le plus grand nombre de voix exprimées est déclaré élu.

En cas de partage égal des voix, le plus ancien des candidats dans l'exercice de la profession est déclaré élu. En cas d'égalité dans l'ancienneté, il est procédé au choix par voie de tirage au sort en séance publique.

### **Article 19**

Les membres du conseil national sont élus au scrutin uninominal direct et secret.

Sont déclarés élus les candidats ayant obtenu le plus grand nombre de voix exprimées dans leurs catégories respectives.

Lorsque deux candidats ou plus ont obtenu le même nombre de voix, le plus ancien dans l'exercice de la profession est déclaré élu s'ils sont du même sexe. En cas de sexes différents, le candidat de sexe féminin est déclaré élu.

En cas d'égalité dans l'ancienneté entre deux candidats du même sexe, il est procédé au choix par voie de tirage au sort en séance publique.

## **Article 20**

Le président du conseil national fixe la date des élections de ce conseil qui doivent avoir lieu à l'expiration du mandat du conseil national en exercice et ce, en concertation avec les présidents des conseils des secteurs de la pharmacie.

La date des élections est portée à la connaissance des membres du conseil national, par tous les moyens disponibles, au moins trois (3) mois à l'avance par le président dudit conseil.

A défaut, cette date est fixée d'office par l'administration après une mise en demeure adressée au président et restée infructueuse. Cette mise en demeure doit fixer le délai maximum dans lequel le président doit fixer ladite date.

## **Article 21**

Les candidatures à la présidence ou à la qualité de membre de ce conseil doivent être déposées directement au siège du conseil national contre récépissé ou adressées par lettre recommandée avec accusé de réception au président du conseil national deux (2) mois au moins avant la date prévue pour le scrutin.

La liste des candidats est affichée au siège du conseil national ainsi qu'aux sièges des conseils des secteurs de la pharmacie, pendant un mois au moins avant la date du scrutin. Elle est également publiée, pendant la même durée sur le site électronique du conseil national, sous la responsabilité de son président.

La liste comprend le prénom et le nom du pharmacien candidat, ainsi que le conseil du secteur de la pharmacie dont il relève, son lieu d'exercice, le numéro et la date de son inscription au tableau de l'Ordre.

## **Article 22**

Le président en fin de mandat ou à défaut son vice-président doit adresser une convocation par tout moyen disponible, y compris par voie électronique, à chacun des pharmaciens électeurs trois (3) mois au moins avant la date fixée pour le scrutin.

## **Article 23**

Il est créé une commission au niveau du siège du conseil national chargée de superviser le déroulement du scrutin au niveau des différentes régions, de recueillir et de proclamer les résultats du vote.

A cet effet, le président du conseil national et les présidents des conseils des secteurs de la pharmacie mettent à la disposition de ladite commission les moyens humains et matériels nécessaires pour le bon déroulement des élections.

Cette commission se compose:

- du président de l'instance permanente de consultation et d'accompagnement prévue à l'article 71 de la présente loi en qualité de président ;
- de trois représentants de l'administration dont un pharmacien ;
- de deux pharmaciens d'officines désignés par le président du conseil national;
- d'un pharmacien biologiste désigné par le président du conseil des pharmaciens biologistes;
- d'un pharmacien désigné par le président du conseil des pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques industriels parmi les pharmaciens exerçant dans ces établissements;
- d'un pharmacien désigné par le président du conseil des pharmaciens exerçant dans les établissements

pharmaceutiques grossistes répartiteurs parmi les pharmaciens exerçant dans ces établissements.

Les pharmaciens siégeant dans cette commission ne devront en aucun cas être candidats auxdites élections.

#### **Article 24**

Pour assurer le bon déroulement du scrutin, il est institué un ou plusieurs bureaux de vote par les différents conseils des secteurs de la pharmacie.

Les modalités de déroulement des élections au niveau de chaque bureau de vote sont fixées par un règlement des élections élaboré par le conseil national.

#### **Article 25**

Le procès-verbal des résultats des élections est dressé, par chaque bureau de vote, immédiatement après l'opération de vote ; Copies en sont adressées à la Commission citée à l'article 23 ci-dessus qui proclame les résultats définitifs.

Les résultats sont affichés dans les locaux des différents conseils des secteurs de la pharmacie et publiés sur le site électronique du Conseil national pendant un mois au moins.

#### **Article 26**

Les résultats du scrutin peuvent, dans un délai de huit (8) jours suivant la date de leur proclamation, faire l'objet de recours devant le tribunal administratif de Rabat.

#### **Article 27**

Le Conseil national comprend, outre son président élu conformément aux dispositions de l'article 18 ci-dessus, quatre vice-présidents représentant respectivement les pharmaciens

d'officines, les pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques industriels, les pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques grossistes répartiteurs et les pharmaciens biologistes, à raison d'un vice-président pour chaque catégorie désigné par le président du conseil national parmi les membres de ce conseil.

### **Article 28**

Les membres du conseil national élisent également parmi les autres membres hors les vices présidents:

- \_ un secrétaire général;
- \_ un secrétaire général adjoint;
- \_ un trésorier;
- \_ un trésorier adjoint;

Le reste des membres étant assesseurs.

La répartition des attributions des membres du conseil national est fixée par le règlement intérieur de ce conseil.

### **Article 29**

Les fonctions de président, de vice-présidents, de secrétaire général, de secrétaire général adjoint, de trésorier et de trésorier adjoint, sont incompatibles avec l'une quelconque des fonctions de responsabilité au sein d'un syndicat.

### **Article 30**

Le Conseil national est assisté d'un conseiller juridique, nommé auprès de lui par décret, qui participe aux réunions du conseil avec voix consultative.

### **Article 31**

Le président du conseil national peut être révoqué de ses fonctions pour l'un des motifs énumérés à l'article 33 ci-dessus.

Il est statué sur la révocation par la conférence des conseils citée à l'article 74 de la présente loi présidée, dans ce cas, par l'un des vice-présidents du conseil national selon l'ordre de leur classement et ce, après avis de l'instance permanente de consultation et d'accompagnement.

La conférence des conseils convoque le président objet de la procédure de révocation aux fins de comparaitre devant elle par lettre recommandée avec accusé de réception ou par huissier de justice quinze (15) jours au moins avant la date fixée pour l'audience.

Le président ne peut participer aux réunions relatives à l'examen de son affaire. Il ne peut y assister que lors de son audition.

Il peut se faire assister soit par l'un de ses pairs, soit par un avocat de son choix.

Le président ainsi que sa défense ont le droit de consulter les documents du dossier de l'affaire et d'en prendre copie.

Si le président, dûment convoqué ne défère pas à la convocation, sauf pour motifs acceptés par la conférence précitée, cette dernière statue sur l'affaire, après lui avoir adressé une deuxième convocation dans les mêmes formes que la première. Dans ce cas, sa décision est considérée comme étant contradictoire.

Avant de statuer sur la révocation, un rapport sur le ou les motifs la justifiant doit être établi par deux membres de ladite conférence désignés par son président. Le rapport indique notamment les preuves établissant le ou les motifs cités à l'article 33 ci-dessous.

## **Article 32**

La décision de révocation du président du conseil national, doit être prise à la majorité des deux tiers au moins des membres de la conférence des conseils de l'Ordre qui signent tous la décision de révocation.

Les débats et les conclusions des réunions de la conférence précitée sont consignés dans un procès-verbal signé par les membres cités à l'alinéa ci-dessus.

La décision de révocation est notifiée à l'intéressé par huissier de justice, dans un délai de dix (10) jours à compter de la date de son prononcé.

Il est procédé au remplacement du président révoqué selon la même procédure prévue pour son élection et ce, pour la période restante du mandat, sauf si cette durée est inférieure à six (6) mois.

## **Article 33**

Les membres du conseil national peuvent être révoqués par ce conseil pour l'un des motifs suivants, et ce, conformément à la procédure prévue à l'article 34 ci-après :

- condamnation, par un jugement ayant acquis force de la chose jugée, pour des faits contraires à l'honneur, à la dignité et à la probité;
- condamnation à l'une des sanctions disciplinaires prévues à l'article 79 de la présente loi et devenue définitive, autre que l'avertissement;
- absence, sans motif accepté par le conseil, pour trois réunions successives du conseil national ou pour cinq réunions non successives;
- refus de l'exercice des fonctions qui leur sont dévolues, sans motifs valables;
- prise de décisions ou de positions incompatibles avec leurs fonctions ou qui les outrepassent.

### **Article 34**

Le ou les membres concernés par la révocation sont convoqués à comparaitre devant le conseil national par huissier de justice quinze (15) jours au moins avant la date fixée pour l'examen du dossier de révocation.

Le ou les membres concernés peuvent se faire assister soit par l'un de leurs collègues, soit par un avocat de leur choix.

Le ou les membres concernés ainsi que leur défense ont le droit de consulter les documents du dossier de l'affaire et d'en prendre copie.

Si le ou les membres concernés, dûment convoqués ne défèrent pas à la convocation, le conseil national statue sur l'affaire, après avoir adressé audit membre une deuxième convocation dans les mêmes formes que la première. Dans ce cas, sa décision est considérée comme étant contradictoire.

Avant de statuer sur la révocation, un rapport sur le ou les motifs la justifiant doit être établi par deux membres du conseil national désignés par ce dernier. Le rapport indique notamment les preuves établissant le ou les motifs cités à l'article 33 ci-dessus.

### **Article 35**

La décision de démettre un membre du conseil national, doit être prise à la majorité des 2/3 au moins de ses membres.

Les débats et les conclusions de la réunion du conseil national sont consignés dans un procès-verbal signé par les membres cités à l'alinéa ci-dessus.

La décision de révocation, signée, selon le cas, par le président ou le vice-président, est notifiée à l'intéressé, dans un délai de dix (10) jours à compter de la date de son prononcé.

Il est procédé au remplacement du membre révoqué selon la même procédure prévue pour son élection et ce, pour la période

restante du mandat, sauf si cette durée est inférieure à six (6) mois.

### **Article 36**

Le président du conseil national ainsi que chacun des membres dudit conseil ont le droit de présenter leur démission du conseil.

Cette démission est présentée par écrit.

La démission du président ou du membre du conseil national prend effet à compter de son acceptation par ce conseil.

Le conseil peut demander au président ou au membre démissionnaire soit de renoncer à sa démission, soit de la reporter, notamment si celle-ci est de nature à affecter le fonctionnement normal du conseil national.

### **Article 37**

En cas de révocation ou de démission du président du conseil national, ses fonctions sont assurées par l'un des vice-présidents dans le respect de l'ordre de leur classement, selon les modalités prévues par le règlement intérieur et ce, jusqu'à l'élection du nouveau président qui doit avoir lieu dans un délai n'excédant pas trois (3) mois à compter de la date de la révocation ou de la démission.

En cas de démission d'un membre du conseil national, il est pourvu à son remplacement conformément aux dispositions de l'article 13 de la présente loi.

## **Sous-section 2 : Des attributions du conseil national et de son président**

### **Article 38**

Le conseil national exerce les attributions dévolues à l'Ordre en vertu de la présente loi, ainsi qu'en vertu de la législation et de la réglementation en vigueur.

A ce titre, il est chargé notamment de :

- veiller sous la responsabilité de son président, au strict respect par les pharmaciens des lois et règlements régissant la profession;
- procéder à l'inscription des pharmaciens au tableau national de l'Ordre après instruction des demandes y relatives par le conseil du secteur pharmaceutique concerné;
- établir le règlement intérieur de l'ordre et le soumettre pour approbation à la conférence des conseils de l'Ordre;
- défendre les intérêts moraux et matériels de la profession;
- coordonner l'action des différents conseils composant l'Ordre;
- examiner les questions se rapportant à la profession;
- organiser des sessions de formation continue en faveur des pharmaciens, en coordination le cas échéant, avec les conseils des secteurs pharmaceutiques, l'administration, les établissements d'enseignement supérieur ainsi que les associations scientifiques concernées;
- exhorter les différents conseils des secteurs de la pharmacie à donner suite à toute plainte déposée devant ces conseils et dont il a pris connaissance qu'elle est restée sans suite;
- connaître des appels formés contre les décisions des conseils des secteurs pharmaceutiques, notamment des décisions prises en matière disciplinaire et ce, conformément aux dispositions du titre II de la présente loi;

– décider de l'acquisition et de l'aliénation des biens de l'Ordre et en assurer la gestion;

– proposer à la conférence des conseils de l'Ordre le montant des cotisations annuelles obligatoires des membres et leur participation financière nécessaire au fonctionnement des œuvres d'assistance médicale et sociale de l'Ordre;

– proposer à la conférence des conseils précitée le montant des quotes-parts financières à verser annuellement par ce conseil aux différents conseils des secteurs pharmaceutiques ainsi que le montant annuel à attribuer à l'instance permanente de consultation et d'accompagnement au titre du budget de son fonctionnement;

– préparer les rapports moral et financier annuels qui sont soumis à l'approbation de la conférence des conseils de l'Ordre précitée;

### **Article 39**

Outre les missions qui lui sont dévolues en vertu des lois et règlements en vigueur, le président du conseil national exerce tous les pouvoirs nécessaires au bon fonctionnement dudit Conseil et à l'accomplissement des missions qui lui sont dévolues.

Il gère l'ensemble des services du Conseil et coordonne leurs activités.

Il représente l'Ordre vis-à-vis des administrations, des juridictions du Royaume, des tiers et auprès des organismes nationaux et internationaux.

Il convoque et préside les réunions du conseil et en fixe l'ordre du jour.

Il veille à l'exécution des décisions du Conseil.

Il passe, après accord du conseil national, toute convention ou contrat en rapport avec les missions de l'Ordre.

Il peut intenter toutes actions judiciaires ayant pour objet la défense des intérêts de l'ordre, il doit toutefois en aviser le Conseil national. Il est seul habilité, sur autorisation du conseil, à transiger ou à compromettre, à accepter tous dons ou legs faits à

l'Ordre, à procéder à toute acquisition, à consentir toute aliénation ou hypothèque et à contracter tout emprunt.

Le président peut déléguer, sous sa responsabilité, partie de ses pouvoirs à l'un de ses vice-présidents ou à un ou plusieurs membres du conseil national ou aux présidents des conseils des secteurs pharmaceutiques.

### **Sous-section 3 : Fonctionnement du conseil national**

#### **Article 40**

Le siège du conseil national est fixé à Rabat.

Le Conseil National se réunit en conseil au moins une fois par trimestre sur convocation de son président.

Il peut se réunir également chaque fois qu'il est nécessaire, sur convocation de son président, agissant de sa propre initiative ou à la demande de la majorité de ses membres.

La convocation, comportant l'ordre du jour de la réunion, est adressée par tout moyen disponible aux membres du conseil et à l'administration, quinze (15) jours au moins avant la date de la réunion, sauf cas d'urgence.

#### **Article 41**

Le conseil national peut instituer, en son sein, des commissions permanentes ou provisoires, dont les attributions et les modalités de fonctionnement sont fixées par le règlement intérieur de l'Ordre.

#### **Article 42**

Le conseil national délibère valablement en présence de la majorité au moins de ses membres.

Si ce quorum n'est pas atteint, le conseil délibère valablement quel que soit le nombre de ses membres présents, lors d'une

seconde réunion convoquée, à cet effet par son président, sept (7) jours après la date de la réunion infructueuse.

Les décisions sont prises à la majorité des voix des membres présents. En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

Les délibérations du conseil ne sont pas publiques. Toutefois, le président du conseil ou l'un des membres mandatés à cette fin, peut porter à la connaissance du public les décisions prises par le conseil.

### **Article 43**

En cas de démission collective des membres ou de la majorité absolue au moins des membres du conseil national, il est procédé à l'organisation de nouvelles élections qui doivent avoir lieu dans un délai maximum de trois (3) mois, à compter de la date de ladite démission.

Dans ce cas et dans l'attente de la mise en place du nouveau conseil, il est procédé à l'application des dispositions de l'article 44 ci-dessous.

### **Article 44**

S'il est dûment constaté par l'administration que le refus de siéger de la majorité des membres du conseil national met celui-ci dans l'impossibilité de fonctionner, une commission composée du président du conseil national, du conseiller juridique et des présidents des conseils des secteurs de la pharmacie assure les fonctions du conseil national jusqu'à l'élection du nouveau conseil qui doit avoir lieu dans un délai de trois (3) mois à compter de la date d'entrée en fonction de la commission.

S'il est constaté par l'administration que les dispositions de l'alinéa ci-dessus ne peuvent être appliquées, la dissolution du conseil national est prononcée par décret. Ce décret prévoit également la désignation d'une commission administrative

provisoire chargée de gérer les affaires du conseil national et d'organiser ses élections.

## **Section II**

### **Des conseils des secteurs de la pharmacie**

#### **Article 45**

Conformément à l'article 12 de la présente loi, L'Ordre est composé, outre le conseil national, des conseils des secteurs de la pharmacie suivants:

- Les conseils régionaux des pharmaciens d'officines regroupant l'ensemble des pharmaciens d'officines exerçant dans le ressort territorial de la région en tant que propriétaires d'officines de pharmacie, pharmaciens assistants dans une officine ou pharmaciens responsable d'une réserve de médicaments dans une clinique ou dans un établissement assimilé. Ces conseils sont créés par décret pris sur proposition du conseil national.

Toutefois, lorsque les pharmaciens d'officine exerçant au niveau d'une région donnée ne dépassent pas un nombre fixé par voie réglementaire, ces derniers sont rattachés au conseil régional le plus proche par décret pris sur proposition du conseil national.

- Un conseil des pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques industriels ;

- un conseil des pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques grossistes répartiteurs ;

- un conseil des pharmaciens biologistes regroupant les pharmaciens exerçant à titre privé dans les laboratoires privés d'analyses de biologie médicale.

## **Article 46**

Le siège de chaque conseil régional des pharmaciens d'officines est fixé au chef-lieu de la région.

Le siège du conseil des pharmaciens biologistes est fixé à Rabat et ceux des pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques industriels et dans les établissements grossistes répartiteurs sont fixés à Casablanca. Ces sièges peuvent être transférés sur décision du conseil concerné.

### **Sous-section 1 :**

#### **Composition et mode d'élection des membres des conseils des secteurs de la pharmacie**

## **Article 47**

Les membres des conseils des secteurs de la pharmacie sont élus par leurs pairs relevant du conseil considéré, au scrutin uninominal direct, pour un mandat de quatre (4) ans renouvelable une seule fois.

Ces conseils se composent comme suit :

- pour les conseils régionaux des pharmaciens d'officine, de dix (10) membres titulaires dont un président et de dix (10) membres suppléants ;
- pour le conseil des pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques industriels, de six (6) membres titulaires dont un président et de 6 membres suppléants ;
- pour le conseil des pharmaciens exerçant dans les établissements pharmaceutiques grossistes répartiteurs, de quatre (4) membres titulaires dont un président et de 4 membres suppléants ;
- pour le conseil des pharmaciens biologistes, de six (6) membres titulaires et de 6 membres suppléants.

## **Article 48**

Le président du conseil concerné, fixe la date des élections qui doivent avoir lieu à l'expiration du mandat du conseil en exercice et ce, en concertation avec le président du conseil national.

A défaut, cette date est fixée d'office par le président du conseil national, après une mise en demeure adressée au président du conseil concerné et restée infructueuse.

## **Article 49**

La date des élections est portée à la connaissance des membres du conseil concerné par son président, par tous les moyens disponibles, trois (3) mois au moins avant la date fixée pour le scrutin.

## **Article 50**

Le président en fin de mandat ou à défaut son vice-président doit adresser, trois mois au moins avant la date des élections, une convocation par tout moyen disponible, y compris par voie électronique, à chacun des pharmaciens électeurs.

## **Article 51**

Les candidatures doivent être déposées directement au siège du conseil concerné contre récépissé ou adressées par lettre recommandée avec accusé de réception au président dudit conseil deux (2) mois au moins avant la date prévue pour le scrutin.

La liste des candidats est affichée dans le siège du conseil concerné pendant un mois au moins avant la date du scrutin. Elle est également publiée, pendant la même durée, sous la responsabilité du président du conseil concerné, sur le site électronique de ce conseil.

La liste comprend le prénom et le nom du pharmacien candidat, son lieu d'exercice, le numéro et la date de son inscription au tableau de l'Ordre.

### **Article 52**

Est électeur, dans le conseil concerné, tout membre dudit conseil à jour de ses cotisations ordinales à la date du scrutin.

Le droit de vote est personnel et ne peut être délégué.

Le vote par correspondance est interdit.

### **Article 53**

Est éligible à la qualité de membre du conseil concerné, tout pharmacien de nationalité marocaine :

- ayant la qualité d'électeur ;
- ayant exercé la profession de pharmacien depuis au moins quatre (4) ans à la date de dépôt de la demande de sa candidature;
- à jour de ses cotisations ordinales;
- n'ayant encouru aucune condamnation pénale pour des faits portant atteinte à la moralité et à la probité, ni fait l'objet d'une sanction disciplinaire autre que l'avertissement, depuis moins de quatre (4) ans.

### **Article 54**

Sont proclamés élus les candidats ayant obtenu le plus grand nombre de voix exprimées.

En cas de partage égal des voix, le candidat le plus ancien dans l'exercice de la profession est proclamé élu si les candidats arrivés ex-aequo sont du même sexe. S'ils sont de sexe différent, le candidat de sexe féminin est déclaré élu.

En cas d'égalité dans l'ancienneté entre deux candidats du même sexe, il est procédé au choix par voie de tirage au sort en séance publique.

#### **Article 55**

Nul ne peut être à la fois membre d'un des conseils des secteurs de la pharmacie et du conseil national.

#### **Article 56**

Le procès-verbal des résultats des élections est dressé, par chaque bureau de vote, immédiatement après l'opération de scrutin ; copies en sont adressées au président du conseil national qui proclame les résultats définitifs.

Les résultats sont communiqués à l'administration et affichés dans les locaux du conseil concerné et publiés sur le site électronique du Conseil national pendant un mois au moins.

#### **Article 57**

Les résultats du scrutin peuvent, dans un délai de huit (8) jours suivant la date de leur proclamation, faire l'objet de recours devant le tribunal administratif compétent.

#### **Article 58**

Les membres de chaque conseil des secteurs de la pharmacie élisent parmi eux un président, un vice-président, un secrétaire général et un trésorier. Le reste des membres étant assesseurs.

Les dispositions relatives à l'incompatibilité prévues à l'article 29 ci-dessus sont applicables aux membres des conseils de l'Ordre.

### **Article 59**

En cas de démission ou de révocation d'un membre titulaire de l'un des conseils des secteurs de la pharmacie, le suppléant ayant obtenu le plus grand nombre de voix lors de l'élection du conseil concerné est appelé à son remplacement et ce, pour la durée restant à courir du mandat du membre remplacé.

### **Article 60**

En cas de démission collective des membres ou de la majorité absolue au moins des membres du conseil concerné, il est procédé à l'organisation de nouvelles élections qui doivent avoir lieu dans un délai maximum de trois (3) mois, à compter de la date de ladite démission.

Dans ce cas et dans l'attente de la mise en place du nouveau conseil, il est procédé à l'application des dispositions de l'article 61 ci-après.

### **Article 61**

S'il est dûment constaté par le président du conseil national ou par l'administration que le refus de siéger de la majorité des membres du conseil concerné met celui-ci dans l'impossibilité de fonctionner, une commission composée du président du conseil national, du conseiller juridique et du président du conseil concerné, assure les fonctions dudit conseil jusqu'à l'élection du nouveau conseil, qui doit avoir lieu dans un délai de trois (3) mois à compter de la date d'entrée en fonction de la commission.

S'il est constaté par l'administration que les dispositions de l'alinéa ci-dessus ne peuvent être appliquées, la dissolution du conseil concerné est prononcée par décret. Ce décret prévoit également la désignation d'une commission administrative provisoire chargée de gérer les affaires du conseil concerné et d'organiser ses élections.

## **Sous-section 2 :**

### **Attributions des conseils des secteurs de la pharmacie**

#### **Article 62**

Dans la limite de sa compétence et sous réserve des attributions dévolues au conseil national, chaque conseil des secteurs de la pharmacie exerce, dans son ressort territorial, les attributions suivantes :

- veiller au respect, par les pharmaciens relevant de sa compétence, de la législation et de la réglementation en vigueur, du code de déontologie et du règlement intérieur de l'Ordre;
- contribuer à la défense des intérêts moraux et professionnels de la profession en coordination avec le conseil national;
- instruire et donner suite aux plaintes émanant de toute personne à l'encontre de l'un de ses membres;
- connaître en premier ressort des affaires disciplinaires des pharmaciens qui en relèvent et ce, conformément aux dispositions du titre II de la présente loi;
- contribuer à l'organisation de sessions de formation continue en faveur des pharmaciens qui en relèvent;
- instruire les demandes d'inscription au tableau national de l'Ordre, tenir et mettre à jour le tableau des pharmaciens qui en relèvent;
- examiner les questions se rapportant à la profession dont il est saisi par le conseil national;
- percevoir, pour le compte du conseil national, les cotisations de ses membres;
- assurer la gestion des biens de l'Ordre qui lui sont affectés par le conseil national.

### **Article 63**

Outre les attributions qui leurs sont dévolues par les lois et règlements en vigueur, les présidents des conseils des secteurs de la pharmacie détiennent tous les pouvoirs nécessaires au bon fonctionnement de leurs conseils respectifs et à l'accomplissement des missions qui leur sont dévolues.

Ils veillent à l'application des décisions prises par le conseil national.

Ils convoquent aux réunions de leurs conseils, en fixent l'ordre du jour et assurent l'exécution des décisions prises.

Ils peuvent déléguer partie de leurs pouvoirs aux vice-présidents désignés selon les modalités fixées par le règlement intérieur ou à un ou plusieurs membres du conseil concerné.

En cas d'absence ou d'empêchement du président pour quelque cause que ce soit, il est remplacé dans ses fonctions par un de ses vice-présidents dans le respect de l'ordre de leur classement et ce, selon les modalités prévues par le règlement intérieur de l'Ordre.

### **Sous-section 3 :**

#### **Fonctionnement des conseils des secteurs de la pharmacie**

### **Article 64**

Chaque conseil se réunit au moins une fois par trimestre sur convocation de son président.

Il peut se réunir, également, chaque fois qu'il est nécessaire, sur convocation de son président agissant de sa propre initiative ou à la demande de la majorité des membres.

Les convocations aux réunions du conseil comportent l'ordre du jour; elles sont adressées aux membres du conseil, quinze (15) jours avant la date de la réunion. Toutefois en cas d'urgence, le délai précité est réduit à quatre (4) jours.

### **Article 65**

Un représentant de l'administration assiste avec voix consultative aux réunions du conseil concerné n'ayant pas d'objet disciplinaire.

A cette fin, le président concerné adresse à l'administration quinze (15) jours au moins avant la réunion du conseil, une convocation précisant les points inscrits à l'ordre du jour. Toutefois, en cas d'urgence, ce délai est réduit à quatre (4) jours.

### **Article 66**

Chaque conseil des secteurs de la pharmacie délibère valablement en présence de la majorité au moins de ses membres. Si le quorum n'est pas atteint, le conseil délibère valablement quel que soit le nombre des membres présents lors d'une seconde réunion tenue quinze (15) jours après la date de la réunion infructueuse et ce, sur convocation du président.

Les décisions sont prises à la majorité des voix des membres présents. En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

Les délibérations du conseil ne sont pas publiques. Toutefois, le président ou l'un des membres, désigné par lui à cet effet, peut rendre publique les décisions prises par le conseil concerné.

### **Article 67**

Les membres de chaque conseil des secteurs de la pharmacie y compris le président, peuvent être révoqués pour les mêmes motifs justifiant la révocation d'un membre du conseil national et selon la même procédure prévus successivement aux articles 31, 32 et 33 de la présente loi.

## **Article 68**

Le président d'un des conseils des secteurs de la pharmacie ainsi que chacun des membres desdits conseils ont le droit de présenter leurs démissions.

La démission est présentée par écrit.

La démission du président ou celle du membre prend effet à compter de son acceptation par le conseil concerné qui peut, dans ce cas, demander au président ou au membre démissionnaire soit de renoncer à sa démission, soit de la reporter, notamment si celle-ci est de nature à affecter le fonctionnement normal dudit conseil.

Le remplacement du président ou du membre démissionnaire s'effectue selon la même procédure prévue pour son élection.

## **Article 69**

En cas de révocation ou de démission d'un président, ses fonctions sont assurées par l'un des vice-présidents dans le respect de l'ordre de leur classement, selon les modalités prévues par le règlement intérieur et ce, jusqu'à l'élection du nouveau président qui doit avoir lieu dans un délai n'excédant pas trente (30) jours à compter de la date de la révocation ou de la démission.

## **Article 70**

S'il est dûment constaté par l'administration que le refus de siéger de la majorité des membres d'un des conseils des secteurs de la pharmacie met celui-ci dans l'impossibilité de fonctionner, une commission composée du président du conseil concerné, du représentant de l'administration et de quatre membres dudit conseil désignés par le président assure les fonctions du conseil concerné jusqu'à l'élection du nouveau conseil qui doit avoir lieu dans un délai de trois (3) mois à compter de la date d'entrée en fonction de la commission.

S'il est constaté par l'administration que les dispositions de l'alinéa ci-dessus ne peuvent être appliquées, la dissolution du conseil concerné est prononcée par décret. Ce décret prévoit également la désignation d'une commission administrative provisoire chargée de gérer les affaires du conseil concerné et d'organiser ses élections.

### **Section III :**

#### **De l'instance permanente de consultation et d'accompagnement**

##### **Article 71**

Il est créé auprès de l'Ordre une instance dénommée « Instance permanente de consultation et d'accompagnement » chargée d'examiner toute question se rapportant aux intérêts de l'Ordre et de la profession de pharmacien.

A cet effet, l'instance est chargée des missions suivantes:

- formuler toute proposition visant l'amélioration des conditions d'exercice de la profession de pharmaciens;
- émettre son avis sur les projets de textes législatifs et réglementaires concernant la profession, ainsi que le projet de code de déontologie, qui lui sont soumis par le président du conseil national ;
- donner toute consultation demandée par le conseil national sur des questions intéressant notamment l'organisation de la profession, la formation des pharmaciens et la diffusion des règles de bonnes pratiques dans le domaine pharmaceutique;
- assurer des missions de conciliation et de médiation au profit des différents conseils de l'Ordre et à leur demande, en vue d'aboutir à des solutions concertées aux différends qui pourraient les opposer ;

- assurer des missions d'accompagnement de l'Ordre dans toute action qu'il entreprend et ce, à la demande du conseil national.

En Outre, l'instance donne son avis sur toute question de principe soulevée à l'occasion des affaires disciplinaires en cours d'instruction par les différents conseils de l'Ordre. Chaque question doit faire l'objet d'une demande de consultation du conseil national.

### **Article 72**

L'instance permanente de consultation et d'accompagnement est composée de membres ayant une expérience reconnue dans le secteur de la pharmacie. Ces membres sont les suivants :

- un professeur de l'enseignement supérieur, en qualité de président, désigné par l'administration;

- quatre personnalités parmi les pharmaciens en activité, n'exerçant aucune fonction de responsabilité au sein du conseil national ou des conseils des secteurs de la pharmacie, dont un pharmacien d'officine, un pharmacien biologiste, un pharmacien exerçant dans un établissement pharmaceutique industriel et un pharmacien exerçant dans un établissement pharmaceutique grossiste répartiteur, tous désignés par l'administration;

- un pharmacien exerçant dans le secteur public, désigné par l'administration;

- un des vice-présidents du conseil national désigné par le président de ce conseil;

- un cadre supérieur de l'administration reconnu pour sa compétence dans le domaine de la santé et de la prévoyance sociale.

Les modalités de fonctionnement de cette instance sont fixées dans son règlement intérieur.

### **Article 73**

Afin de permettre à l'instance permanente de consultation et d'accompagnement d'accomplir ses missions dans les meilleures conditions, le conseil national met à sa disposition une dotation budgétaire.

## **Section IV : De la conférence des conseils de l'ordre**

### **Article 74**

La conférence des conseils de l'Ordre est composée, sous la présidence du président du conseil national, des vice-présidents de ce dernier, du président de l'instance permanente de consultation et d'accompagnement, ainsi que des présidents des conseils des secteurs de la pharmacie.

### **Article 75**

La conférence des conseils de l'Ordre est chargée des missions suivantes :

1. examiner toute affaire en rapport avec les missions de l'Ordre et les moyens de développement et d'amélioration de son fonctionnement;
2. émettre toute recommandation visant le développement du secteur de la santé et la promotion de l'accès aux soins;
3. approuver le montant des cotisations annuelles obligatoires des membres et leurs participations financières, sur proposition du conseil national;
4. approuver le montant des quotes-parts financières à verser annuellement par le conseil national aux conseils des secteurs de la pharmacie au prorata de l'effectif des pharmaciens inscrits aux tableaux desdits conseils ainsi que le montant de la dotation à attribuer à l'instance permanente de consultation et d'accompagnement au titre du budget de son fonctionnement;

5. approuver le projet de code de déontologie établi par le conseil national ainsi que son règlement intérieur;
6. approuver les rapports financiers et moraux annuels du conseil national ainsi que ceux des conseils des secteurs de la pharmacie;
7. arrêter le budget annuel de l'Ordre, ainsi que le programme annuel des activités des conseils des secteurs de la pharmacie.

### **Article 76**

La conférence des conseils se réunit au moins une fois par an et chaque fois qu'il est nécessaire, sur convocation du président du conseil national de sa propre initiative, ou à la demande des deux tiers des membres la composant.

Si la conférence est appelée à statuer sur la révocation du président du conseil national, conformément aux dispositions de l'article 34 de la présente loi, cette dernière doit être dûment convoquée par la majorité absolue au moins de ses membres.

Sans préjudice des dispositions de l'article 34 de la présente loi, La convocation, comportant l'ordre du jour de la réunion, est adressée par tout moyen disponible aux membres de la conférence, quinze (15) jours au moins avant la date de la réunion, sauf cas d'urgence.

### **Article 77**

La conférence des conseils ne peut délibérer valablement qu'en présence de la majorité au moins de ses membres.

Si ce quorum n'est pas atteint, une deuxième réunion est tenue valablement quel que soit le nombre des membres présents sur convocation du président de la conférence et ce, dans un délai n'excédant pas trente (30) jours de la date de la première réunion.

Les décisions de la Conférence des Conseils sont prises à la majorité des deux tiers des membres présents.

4 9

**Titre II**  
**Dispositions relatives à la discipline**  
**Chapitre I : De l'action disciplinaire**

**Article 78**

Les différents conseils des secteurs de la pharmacie, exercent un pouvoir disciplinaire à l'égard des pharmaciens qui en relèvent, sous réserve des compétences dévolues à l'administration.

**Article 79**

Les sanctions disciplinaires sont :

- L'avertissement;
- Le blâme avec inscription au dossier professionnel;
- La suspension de l'autorisation d'exercer pour une durée maximale d'une année;
- La radiation du tableau de l'Ordre.

Ces sanctions sont prononcées par les chambres disciplinaires prévues au présent titre.

**Article 80**

Il est créé auprès de chaque conseil des secteurs de la pharmacie, une chambre disciplinaire chargée de statuer sur les questions disciplinaires concernant les membres desdits conseils.

La chambre disciplinaire se compose des membres suivants :

- Le président du conseil concerné, président, ou en cas d'empêchement l'un de ses vice-présidents ;
- Un magistrat désigné par le conseil supérieur du pouvoir judiciaire;
- un représentant de l'administration;

5 9

- trois membres du conseil concerné, désignés par son président.

En cas d'impossibilité, dûment constatée, pour un membre de siéger au sein de la chambre disciplinaire, il est procédé à son remplacement par un autre membre désigné selon la même procédure.

La chambre disciplinaire délibère valablement en présence de quatre au moins de ses membres dont son président. Elle prend ses décisions à la majorité des voix, celle du président étant prépondérante en cas de partage égal des voix.

### **Article 81**

Les membres de la chambre disciplinaire sont tenus au secret professionnel pour tout ce qui se rapporte à ses délibérations.

## **Chapitre II**

### **Règles de procédure**

#### **Article 82**

L'action disciplinaire contre tout pharmacien peut être engagée devant la chambre disciplinaire du conseil des secteurs de la pharmacie dont il relève au moyen d'une plainte émanant de toute personne, se rapportant à un manquement aux devoirs professionnels justifiant une action disciplinaire en vertu du code de déontologie des pharmaciens ou/et des textes législatifs et réglementaires en vigueur.

La chambre disciplinaire peut être saisie, pour les motifs cités à l'alinéa précédent, sur demande de l'administration, du président du conseil national ou du président du conseil des secteurs de la pharmacie concerné.

### **Article 83**

Sont irrecevables les plaintes rapportant des faits commis deux ans avant le dépôt de la plainte.

Lorsque la chambre disciplinaire saisie d'une plainte estime que les faits rapportés ne peuvent en aucun cas donner lieu à des poursuites disciplinaires, elle en informe par décision motivée le pharmacien concerné et le plaignant qui peut interjeter appel devant la chambre disciplinaire d'appel créée auprès du conseil national.

### **Article 84**

Si la chambre disciplinaire saisie d'une plainte, décide d'engager une action disciplinaire, elle désigne un ou plusieurs de ses membres afin d'instruire la plainte.

Cette décision est immédiatement portée, par écrit, à la connaissance du pharmacien concerné et du plaignant.

### **Article 85**

Le ou les membres chargés d'instruire la plainte prennent toutes mesures nécessaires et effectuent toutes diligences permettant d'établir la véracité des faits reprochés et les circonstances dans lesquelles ils ont eu lieu. Ils peuvent demander au pharmacien concerné des explications écrites.

### **Article 86**

Le pharmacien concerné peut se faire assister, à tous les stades de la procédure disciplinaire soit par l'un de ses collègues soit par un avocat de son choix.

### **Article 87**

Le ou les membres chargés de l'instruction de la plainte établissent un rapport qu'ils remettent au président de la

chambre disciplinaire concernée dans un délai imparti par ladite chambre.

Au vu du rapport précité, la chambre disciplinaire décide :

- Soit d'ordonner toute mesure d'instruction complémentaire qu'elle juge nécessaire. Dans ce cas, elle convoque par écrit le pharmacien concerné pour fournir ses explications devant la chambre disciplinaire qui statue à l'issue de cette audition ;

- soit qu'il n'y a pas lieu de poursuivre l'action disciplinaire. Dans ce cas, elle en informe le pharmacien concerné et le plaignant de sa décision qu'il n'y a pas lieu à poursuivre.

### **Article 88**

La décision de la chambre disciplinaire doit être motivée et communiquée, sans délai, au président du conseil concerné qui doit procéder à sa notification au plaignant et au pharmacien concerné dans les dix (10) jours suivant la date de la prise de ladite décision.

Copie de la décision est adressée, sous la responsabilité du président du conseil concerné dans le délai précité, à l'administration et au conseil national de l'Ordre pour information.

## **Chapitre III : De l'appel des décisions disciplinaires**

### **Article 89**

Les décisions en matière disciplinaire prises en premier ressort par les différentes chambres disciplinaires sont susceptibles de recours en appel, devant une chambre disciplinaire d'appel créée à cet effet, auprès du conseil national.

Le recours en appel est interjeté dans un délai de trente (30) jours à compter de la date de notification de la décision au pharmacien concerné et au plaignant.

La chambre disciplinaire d'appel statue sur le recours dans un délai de trente (30) jours à compter de la date de sa saisine.

L'appel est formé par lettre recommandée avec accusé de réception. Le président de la chambre disciplinaire qui a rendu la décision objet de l'appel doit dans ce cas, adresser immédiatement l'original du dossier au président de la chambre disciplinaire d'appel.

Le recours en appel suspend l'exécution de la sanction.

### **Article 90**

La chambre disciplinaire d'appel se compose des membres suivants :

- Le président du conseil national, président, ou en cas d'empêchement l'un de ses vices présidents ;
- un magistrat désigné par le conseil supérieur du pouvoir judiciaire ;
- un représentant de l'administration;
- trois membres du conseil national, désignés par son président.

En cas d'impossibilité, dûment constatée, pour un membre de siéger au sein de la chambre disciplinaire, il est procédé à son remplacement par un autre membre désigné selon la même procédure.

### **Article 91**

La chambre disciplinaire délibère valablement en présence de quatre au moins de ses membres dont son président. Elle prend ses décisions à la majorité des voix, celle du président étant prépondérante en cas de partage égal des voix.

## **Article 92**

Les membres de la chambre disciplinaire d'appel sont tenus au secret professionnel pour tout ce qui se rapporte à ses délibérations.

## **Article 93**

La chambre disciplinaire saisie de l'appel, désigne un ou plusieurs de ses membres pour procéder à l'instruction de l'affaire sur la base du dossier initial communiqué par le président de la chambre disciplinaire qui a rendu la décision objet de l'appel.

## **Article 94**

Le ou les membres chargés de l'instruction du dossier établissent un rapport qu'ils soumettent au président de la chambre disciplinaire d'appel dans un délai maximum d'un mois à compter de leur désignation. Ce délai peut exceptionnellement être prorogé une seule fois, pour la même durée, sur décision du président de la chambre.

## **Article 95**

Après avoir pris connaissance du rapport d'instruction, la chambre disciplinaire d'appel convoque, par les voies légales de notification, le pharmacien concerné, l'informe des conclusions du rapport et entend ses déclarations ou celles de son représentant.

La chambre statue dans un délai maximum de huit (8) jours suivant la date de l'audition du pharmacien concerné ou de son représentant.

La décision de la chambre disciplinaire d'appel doit être motivée et communiquée, sans délai, au président du conseil national qui doit procéder à sa notification au plaignant et au pharmacien concerné dans les dix (10) jours suivant la date de la prise de ladite décision.

Copie de la décision est adressée sous la responsabilité du président du conseil national, dans le délai précité, à l'administration et au président du conseil concerné pour information.

### **Article 96**

Les décisions en matière disciplinaire sont inscrites dans le dossier du pharmacien concerné tenu auprès du conseil dont il relève.

Les sanctions disciplinaires, autres que la radiation du tableau de l'ordre, sont supprimées du dossier du pharmacien concerné :

- Soit à l'expiration de cinq (5) années lorsqu'il s'agit d'un avertissement ou d'un blâme;
- Soit à l'expiration de dix (10) années lorsqu'il s'agit d'une suspension.

### **Article 97**

Les décisions disciplinaires prises par la chambre disciplinaire d'appel peuvent faire l'objet de recours en annulation devant le tribunal administratif de Rabat.

## **Titre III**

### **Dispositions transitoires et finales**

### **Article 98**

Les élections des présidents ainsi que celles des membres du conseil national et des conseils des secteurs de la pharmacie, doivent être organisées dans un délai maximum de six (6) mois à compter de la date de l'entrée en vigueur de la présente loi.

A titre transitoire, le mandat des présidents et des membres des conseils cités à l'alinéa précédent, en exercice à la date d'entrée en vigueur de la présente loi, est prorogé jusqu'à l'installation des nouveaux conseils de l'Ordre conformément

aux dispositions de la présente loi. Lesdits conseils continuent à exercer leurs fonctions jusqu'à la date de ladite installation.

### **Article 99**

Une commission provisoire est chargée de l'organisation des premières élections des nouveaux conseils de l'ordre selon les modalités qu'elle fixe. Cette commission est composée des membres suivants :

- Le président du conseil national en exercice à la date de publication de la présente loi au « Bulletin Officiel » qui en assure la présidence, ou en cas d'empêchement son premier vice-président;
- Deux (2) membres du conseil national désignés par le président de la commission;
- Trois (3) membres désignés par l'administration.

### **Article 100**

L'appellation « Ordre National des Pharmaciens » se substitue à celle de « Ordre des pharmaciens » dans tous les textes législatifs et réglementaires en vigueur.

### **Article 101**

La présente loi entre en vigueur à compter de la date de publication des textes réglementaires prévus à l'article 45 ci-dessus, sous réserve des dispositions de l'article 99 de la présente loi.

Le dahir portant loi n°1-75-453 du 25 hija 1396 (17 décembre 1976) instituant un Ordre des pharmaciens est abrogé à compter de l'entrée en vigueur de la présente loi.